



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون
"إحداثيات فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017
منتدى لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية

المحتويات

الصفحات

أولاً-	المقدمة	2
ثانياً-	تحليل السياق: التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع الزراعة والزراعة-الغذائية	4
	ألف- الحواجز القائمة المستمرة والتحديات الناشئة التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة	4
	باء- الإطار السياسي العالمي لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين	9
	جيم- ثغرات تنفيذ السياسات	12
	دال- شروط تنفيذ الأطر السياساتية والقانونية	17
ثالثاً-	مواجهة التحديات	19
	ألف- مشاركة المرأة في صنع القرار والسياسات العامة والشراكات والأدوار القيادية	19
	باء- إمكانية حصول المرأة على الأراضي والموارد الطبيعية والمدخلات وأدوات الإنتاج والتحكم بها	23
	جيم- إمكانية حصول المرأة على ظروف عمل لائقة وأجور كافية	26
	دال- قدرة النساء على الوصول إلى الأسواق	30
رابعاً-	دروس مستفادة واعتبارات سياساتية	34



mu268

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

قدّم هذا التقرير فريق المهام التقني الذي عينته لجنة الأمن الغذائي العالمي إعدادًا لمنتدى لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية. وتدعم فريق المهام أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهو يتألف من خبراء تقنيين من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وآلية المجتمع المدني للجنة الأمن الغذائي العالمي، وآلية القطاع الخاص للجنة الأمن الغذائي العالمي، واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشبكة روما المعنية بالمسائل الجنسانية. وتعكس الآراء التي يعرب عنها في هذا التقرير وجهات نظر مختلفة بشأن القضايا التي بحثها فريق المهام، لكنها لا تعبر بالضرورة عن مؤسساتهم وآلياتهم.

أولاً - المقدمة

1- إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران محوريان في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي لتحقيق الأمن الغذائي للجميع عبر رفع مستويات التغذية وتحسين الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية وتحسين حياة السكان في المناطق الريفية بمشاركة كاملة ومنصفة في عملية صنع القرار. فبدون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، لن يتحقق الأمن الغذائي.

2- إن التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واضح وصريح عبر كافة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، كهدف مستقل - يسعى الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات - وأيضًا كموضوع يتخلل الأهداف جميعًا يتناوله ما ينوف على 30 مقصدًا ذا صلة.

3- المساواة بين الجنسين أساس ضروري لعالم عادل وسلمي ومزدهر ومستدام، كما أنها حق أساسي من حقوق الإنسان. ويلعب تمكين المرأة دور المضاعف القوي في الرفاه ويشكل شرطًا أساسيًا من شروط التنمية المستدامة. ولا يمكن أن تنطلق الإمكانيات الكاملة للمرأة إلا إذا كانت تغذيتها جيدة وكانت تتلقى الدعم الكامل من مجتمعاتها المحلية. وتشكل النساء ما معدله 43 في المائة من القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية، بتفاوت كبير عبر الأقاليم، من 20 في المائة أو أقل في أمريكا اللاتينية إلى 50 في المائة أو أكثر في أجزاء من آسيا وأفريقيا.¹ ورغم هذا التفاوت الإقليمي ودون الإقليمي، تسهم المرأة إسهامًا أساسيًا في الزراعة عبر العالم. ومع ذلك، تشير التقديرات أن 60 في المائة ممن يعانون الجوع المزمن في العالم هم من النساء والفتيات.²

4- تواجه المرأة الريفية في جميع الأقاليم قيودًا أكبر من الرجل فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والأسمدة ومياه الري والبذور والتكنولوجيا والأدوات والقروض والخدمات الإرشادية والمحاصيل النقدية المربحة والوصول إلى أسواق المنتجات والمؤسسات الريفية. وكثيرًا ما تعاني المرأة التمييز في أسواق العمل الريفية وتميل إلى أن تكون مسؤولة عن معظم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في أسرها المعيشية ومجتمعاتها المحلية. ويعوق كل ذلك بشكل كبير قدرتها على المساهمة في الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية.

¹ FAO, 2014 State of Food and Agriculture. <http://www.fao.org/3/a-i4040e.pdf> . p. 35
² WFP, 2015 Gender Policy 2015-2020 <https://www.wfp.org/content/2015-wfp-gender-policy-2015-2020-0>

5- تبين البحوث أنه عندما يتم تمكين المرأة وتتساوى مع الرجل إمكانات حصولها على الموارد الإنتاجية والمالية وفرص الدخل والتعليم والخدمات، فإنه تنجم عن ذلك زيادة في الإنتاج الزراعي وانخفاض كبير في عدد الفقراء والجياع. ويمكن للمرأة المتمكنة التي تحصل على الموارد وتتحكم فيها أن تؤثر على تخصيص الموارد، وخاصة الأغذية، في الأسرة المعيشية، ما يعود بالنفع على النتائج الصحية والتغذوية لأفراد الأسرة جميعاً.

6- بالإضافة إلى التوصيات السياسية بشأن "المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية" التي أقرت في الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2011،³ ينعكس عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين في مختلف المنتجات المتعلقة بتلاقي السياسات: "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات"⁴؛ وفي "مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية"⁵، المبدأ الثالث هو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو يسعى إلى ضمان أن تتعهد الاستثمارات في الزراعة والنظم الغذائية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالرعاية. أما الأدوات السياسية الأخرى التي شملت المنظور الجنساني فهي "إطار عمل لجنة الأمن الغذائي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة"⁶، وتوصيات لجنة الأمن الغذائي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق⁷، وكذلك تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى ووثائق التوصيات السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي التي حملت عنوان "المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية"⁸، و"الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة"⁹، و"التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟"¹⁰

7- بعد إقرار برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2016-2017، وافقت لجنة الأمن الغذائي العالمي على عقد منتدى عن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية "لبحث التحديات المتبقية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة والمساعدة على تعزيز فهم مشترك لكيفية تطوّر هذه القضايا في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية"¹¹.

8- تمشياً مع توجيهات برنامج العمل المتعدد السنوات، وكذلك المدخلات الإضافية من مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجموعة الاستشارية التابعة للجنة، يُتوقع من المنتدى الناجم عن هذه التوجيهات والمدخلات، "المنتدى بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية" (المشار إليه في ما يلي بـ "المنتدى")، أن يؤدي إلى تحديد:

- التحديات والثغرات والحواجز التي تعرقل تقدم تمكين المرأة اقتصادياً وتحقيق المساواة بين الجنسين في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛

³ <http://www.fao.org/3/a-av040e.pdf>

⁴ <http://www.fao.org/docrep/016/i2801e/i2801e.pdf>

الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة، والذي يركز على حوكمة الأراضي حوكمة متكافئة فيما بين الجنسين. لمزيد من الاطلاع، انظر

<http://www.fao.org/3/a-i3114e.pdf>

⁵ <http://www.fao.org/3/a-au866e.pdf>

⁶ <http://www.fao.org/3/a-bc852e.pdf>

⁷ <http://www.fao.org/3/a-bq853e.pdf>

⁸ <http://www.fao.org/3/a-av046e.pdf>

⁹ <http://www.fao.org/3/a-av037e.pdf>

¹⁰ <http://www.fao.org/3/a-bq854e.pdf>

¹¹ <http://www.fao.org/3/a-mo317e.pdf> (الفقرتان 30-31)

- الخبرات والممارسات الجيدة في تنفيذ الأطر والاستراتيجيات والنهج القانونية والسياساتية القائمة، وكذلك المبادرات العملية التي تعالج الفجوات بين الجنسين في قطاع الزراعة/الأغذية-الزراعية، فتساهم بذلك في تمكين المرأة اقتصادياً؛
 - الخطوات التالية للجنة الأمن الغذائي العالمي لتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في سياق الأمن الغذائي والتغذية. وعلى وجه الخصوص، كيف ستُضمّن نتائج المنتدى في تطوير السياسات المستقبلية للجنة الأمن الغذائي العالمي، مع الاخذ بالحسبان أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين شرطان مسبقان لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي لجميع الأشخاص.
- 9- يعكس هيكل وثيقة المعلومات الأساسية هذه النتائج المتوقعة أعلاه ويسعى إلى دعم مناقشات المنتدى من خلال تقديم تحليل للسياق (الفصل 1) واستعراض مواضيعي للتحديات وأمثلة عن كيف يمكن معالجتها (الفصل 2) والدروس والاعتبارات السياسية الرئيسية (الفصل 3).

ثانياً - تحليل السياق: التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع الزراعة والزراعة-الغذائية

ألف - الحواجز القائمة المستمرة والتحديات الناشئة التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة

- 10- التمكين، بمعناه الأوسع، هو توسيع حرية الاختيار والعمل وقدرة الناس على اتخاذ خيارات استراتيجية حياتية في سياق كانوا سابقاً محرومين فيه من هذه القدرة.¹² وهذا يعني زيادة سلطة المرء وقدرته على التحكم في الموارد والقرارات التي تؤثر على حياته. وإذا مارس الناس اتخاذ خيارات حقيقية، فإنهم يكتسبون سيطرة أكبر على حياتهم.¹³
- 11- تمكين المرأة هو العملية التي تحصل المرأة من خلالها على السلطة التي تتيح لها التحكم في حياتها وتكتسب القدرة على اتخاذ خيارات استراتيجية.¹⁴ ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الاستقلال الذاتي، الذي يشير إلى امتلاك كل امرأة السلطة والقدرة على اتخاذ قرارات خاصة بها وحياتها، وتهيئة الظروف الملائمة لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ.¹⁵
- 12- وفقاً للأمم المتحدة، هناك خمسة عناصر لتمكين المرأة: إحساس المرأة بقيمة الذات؛ وحققها في تحديد واتخاذ خياراتها؛ وحققها في الحصول على الفرص والموارد؛ وحققها في أن تكون لها القدرة على التحكم في حياتها، داخل المنزل

Kabeer, Naila. 2001. "Reflections on the measurement of women's empowerment." In *Discussing Women's Empowerment-Theory and Practice*. Sida Studies No. 3. Novum Grafiska AB: Stockholm

13 منظمة الأغذية والزراعة، سيصدر قريباً. *Developing capacities in gender-sensitive rural advisory services. Training of trainers manual*. Rome

14 FAO. 2017. *Strengthening Sector Policies for Better Food Security and Nutrition Results. Gender Equality*. <http://www.fao.org/3/a-i7218e.pdf>

15 تقرير خطي لآلية المجتمع المدني للجنة الغذاء العالمي

وخارجه على حد سواء؛ وقدرتها على التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي لاستحداث نظام اجتماعي واقتصادي أوفر عدلاً، على المستويين الوطني والدولي. وهذا يعني ضمناً أن تمكين المرأة يحتم ليس فقط حصولها على قدرات متساوية (كالتعليم والصحة) وعلى تكافؤ إمكانية الحصول على الموارد والفرص (كالأرض والعمالة)، بل أيضاً أن تمتلك من القوة ما يمكنها من استخدام هذه الحقوق والقدرات والموارد والفرص لاتخاذ خيارات وقرارات استراتيجية.¹⁶

13- لذا، ينطوي التمكين على رفع سوية الوعي وبناء الثقة بالنفس وتوسيع الخيارات وزيادة فرص الحصول على الموارد والسيطرة عليها واتخاذ إجراءات لتحويل الهياكل والمؤسسات التي تعزز وتديم التمييز بين الجنسين وعدم المساواة. ويتمثل التمكين أيضاً في تغيير العلاقات بين الجنسين لتعزيز قدرة المرأة على تشكيل حياتها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق تمكين المرأة في فراغ؛ إذ ينبغي أن يشترك الرجال في عملية التغيير وينخرطوا فيها. ولا ينبغي النظر إلى التمكين على أنه لعبة حصيلتها صفر، بمعنى أن المكاسب التي تحققها المرأة تشكل ضمناً خسائر للرجل تلقائياً.¹⁷

14- لا يمكن لأحد أن يملك آخراً؛ فالفرد وحده هو القادر على تمكين نفسه أو نفسها لاتخاذ خياراته أو خياراتها والتعبير عما في خلدته أو خلدتها. غير أن المؤسسات يمكن أن تدعم العمليات التي تستطيع تعزيز التمكين الذاتي للأفراد أو المجموعات. وينبغي للتدابير الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة أن تيسر لها الإفصاح عن احتياجاتها وأولوياتها وتمكنها من أن تقوم بدور نشط في تعزيز هذه المصالح والاحتياجات.¹⁸

الحواجز القائمة المستمرة

15- في جميع أنحاء العالم، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين قائماً مستمراً - بما في ذلك في البلدان التي تُدعى "متقدمة" - ما يقوض التقدم عبر أهداف التنمية المستدامة كلها. وأهم ما في الأمر أن التقدم في القضاء على الجوع والفقر، وهو في صميم خطة التنمية المستدامة 2030، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.¹⁹ وفي هذا السياق، توهن الحواجز التي تواجهها المرأة العاملة في قطاع الزراعة والزراعة-الغذائية حقوقها الإنسانية، كما تعيق الإنتاجية الزراعية على المستوى العالمي بما يقدر بـ 20 إلى 30 في المائة،²⁰ وتؤثر سلباً على تحقيق الأمن الغذائي للمرأة. وتساهم الحواجز نفسها في الآثار السلبية على مستوى الأسرة المعيشية، إذ أن عدم تمكين المرأة اقتصادياً يؤثر سلباً على صحتها وتغذيتها وصحة وتغذية أطفالها،²¹ ويساهم في إبقاء الأسر المعيشية أسيرة أوضاع يسودها انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

¹⁶ <http://www.un.org/popin/unfpa/taskforce/guide/iatfwemp.gdl.html>

¹⁷ UN Women online glossary

<https://trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/view.php?id=36&mode=letter&hook=E&sortkey=&sortorder>

¹⁸ UN Women online glossary

<https://trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/view.php?id=36&mode=letter&hook=E&sortkey=&sortorder>

¹⁹ World Bank, FAO & IFAD. 2009. Gender and food security. In: Gender in agriculture sourcebook. Washington, D.C., and World Bank; Asian Development Bank. 2013. Gender equality and food security—women's empowerment as a tool against hunger. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank

²⁰ منظمة الأغذية والزراعة، 2011. حالة الأغذية والزراعة 2010-2011. روما، منظمة الأغذية والزراعة

²¹ Van den Bold, M., A.R. Quisumbing & S. Gillespie. 2013. Women's empowerment and nutrition: an evidence review. IFPRI Discussion Paper 01294. Washington D.C., IFPRI

16- تكمن الأعراف والممارسات والأدوار الاجتماعية التمييزية بين الجنسين في صميم عدم المساواة بين الجنسين.²² وتصوغ هذه الأعراف - وهي كثيرًا ما تكون راسخة على وجه الخصوص في السياقات الريفية - توزيع العمل بأجر وبدون أجر بين الجنسين (فتنفق المرأة في كثير من الأحيان قدرًا غير متناسب من وقتها على أنشطة الرعاية غير المدفوعة الأجر)؛ وتحدّ من إمكانية حصول المرأة على الأصول والموارد الإنتاجية والوصول إلى الأسواق؛ وتوهن إمكانيات الثقة بالنفس والقدرات القيادية لديها.

17- تتعرض العاملات في قطاع الزراعة والزراعة الغذائية للمزيد من الحرمان بسبب الأنماط الجنسانية لإمكان الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات كالخدمات المالية (انظر الإطار 1) وعلى التدريب وحماية الأمومة.²³ علاوة على ذلك، يحدّ التمثيل غير المتكافئ للمرأة في منظمات المزارعين وفي عمليات صنع القرار على جميع المستويات من فرص الدفاع عن حقوقها. ولا يزال التقدم محدودًا بسبب الافتقار إلى الالتزام السياسي بتعزيز حقوق المرأة، كما في كثير من الأحيان بسبب محدودية تخصيص الموارد للفئات والمنظمات والحركات المكرسة لتعزيز حقوق المرأة. وقد أسهم ذلك أيضًا في الإخفاق في حماية المرأة من كافة أشكال العنف. ومن المثير للقلق أن هناك ازديادًا في مقاضاة واضطهاد القيادات النسائية التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين.²⁴

²² منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، 2010. "الأبعاد الجنسانية للزراعة والعمالة الريفية: مسارات

متباينة للخروج من الفقر"، روما، منظمة الأغذية والزراعة

²³ World Bank. 2007. World Development Report 2008: Agriculture for Development. Washington D.C., World Bank

²⁴ عدد عمليات قتل القيادات اللائي أبلغ عنهن إلى Front Line Defenders في عام 2016 زيادة عن عدد حالات القتل المبلغ عنها في السنة

السابقة. وقد اغتيل 281 من القيادات النسائية في 25 بلدًا، كان أربعة منهن يعملن في الدفاع عن الأرض وعن حقوق السكان الأصليين والبيئة.

الإطار 1: نضال المرأة ضد المديونية الناجمة عن الجفاف وشركات التمويل المتناهي الصغر في كارناتاكا في الهند

توثق دراسة الحالة هذه تجارب النساء الريفيات (المزارعات والعاملات في المزارع) في مقاطعة هافيري في كارناتاكا بالهند، حيث تشكل النساء غالبية القوى العاملة الزراعية، لكنهن لا يملكن سوى 20 في المائة من الأرض.

ومع الجفاف المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن والذي أدى إلى فشل كبير في المحاصيل، لا يتمكن المزارعون المحليون من تسديد القروض لمنظمات التمويل المتناهي الصغر العاملة في المنطقة. وعلى الرغم من إطلاق مجموعات المساعدة الذاتية النسائية التي ترعاها الحكومة، بهدف المساعدة على تحسين أوضاع المرأة المالية، فإنها لا تزال في هافيري تصارع المديونية، فيما تتصدى للتكتيكات العدوانية التي تنتهجها شركات التمويل المتناهي الصغر. ولا تقتصر هذه التجربة على هافيري، بل إنها تنتشر في جميع أنحاء ولاية كارناتاكا، إذ تفيد نساء من أجزاء مختلفة من المنطقة عن تجارب مماثلة. وليست هافيري غير دراسة حالة واحدة محددة.

لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2017/01/Proposal-for-Case-study-KRRS-LVC.pdf>

التوجهات العالمية لتمكين المرأة في قطاع الزراعة والزراعة-الغذائية والتحديات الناشئة

18- يهيئ التوسع الحضري والدخول الأعلى وتزايد الطلب على الأغذية وتوسع الاستثمار الخاص في الزراعة فرصاً اقتصادية جديدة لبعض الجهات الفاعلة العاملة عبر نظم الزراعة الغذائية. ويتيح تزايد التواصل وارتفاع الدينامية - خاصة عبر نمو المدن الوسيطة كمراكز للوصول إلى الأسواق ولتوفير الخدمات - فرصاً جديدة وأوسع نطاقاً لأصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق المحلية والوطنية والدولية. وقد يوفر ذلك فرصاً جديدة، مع أنه ليس من المؤكد أن المرأة ستستفيد من ذلك في سياق انتشار عدم المساواة بين الجنسين على نطاق واسع ومستمر وفي غياب تدابير معالجة هذه القضايا. وفي الوقت نفسه، من المهم إدراك أن الأسواق المحلية وغير الرسمية لا تزال إلى حد كبير تؤدي دوراً رئيسياً في الأمن الغذائي وسبل العيش لأغلبية النساء والرجال ممن يشكلون جهات فاعلة صغيرة النطاق في النظم الغذائية. وفي ضوء ذلك، من المؤسف أن السياسات واللوائح التنظيمية تميز في كثير من الأحيان ضد الجهات الفاعلة الصغيرة النطاق، وكثيراً منها من النساء.

19- يرجح أن تؤدي المرأة أعمالاً غير مدفوعة الأجر، بالنظر إلى التفاوتات بين الجنسين في أعباء العمل المنزلية وفي الوصول إلى أسواق العمل الرسمية. وعلى نحو شبيه، بسبب الأنماط الجنسانية في مكان العمل، كثيراً ما تتعرض المرأة للتمييز والاستغلال.²⁵ ومن الجدير بالملاحظة أن هناك مخاوف مما تبين من أن بعض الاستثمارات الزراعية الواسعة النطاق - التي كثيراً ما تؤدي إلى نقل حقوق الحيازة إلى جهات فاعلة خاصة - يؤثر سلباً على سبل عيش المرأة وفرص عملها وإمكانية حصولها على الموارد الطبيعية والنظم الغذائية والتحكم فيها، ما يؤدي إلى هجرة قسرية وإلى تفاقم الأحوال المعيشية للمرأة. هكذا، كثيراً ما تخسر النساء في جميع أنحاء العالم في مواجهة التغيرات في حيازة الأراضي وفي خطط التنمية الريفية الواسعة النطاق ومن خلال برامج إصدار سندات الملكية التقليدية للأراضي (انظر المثال في الإطار 2).

²⁵ منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، 2010. "الأبعاد الجنسانية للزراعة والعمالة الريفية: مسارات متباينة للخروج من الفقر"، روما، منظمة الأغذية والزراعة

الإطار 2: حصول المرأة على الموارد الطبيعية والتحكم فيها - حالة مجلس المجتمع المحلي لـ بالينكو مونتي أوسكورو Palenque Monte Oscuro في كولومبيا

يتألف مجلس المجتمع المحلي لـ بالينكو مونتي أوسكورو، الواقع في بلدة بويرتو تيخادا كاوكا، Puerto Tejada Cauca في كولومبيا، من 50 أسرة من أصل أفريقي (حوالي 340 شخصًا). وتواجه هذه الأسر انتهاكات لحقها في الغذاء بسبب القيود على حصولها على الأراضي التي تفرضها مشاريع إنمائية واسعة النطاق تتعلق بتوسيع قطاع الصناعة-الزراعية لقصب السكر. والمجتمع المحلي ريفي تقليديًا ولديه جذور قوية في المنطقة - تمارس من خلال الملكية الجماعية للأرض - وأنشطة إنتاجية تهدف إلى تحقيق استدامة ذاتية لإمدادات الأغذية أصبح من الصعب الاستمرار فيها في هذا السياق. وعلى وجه الخصوص، ضعف الحق في الأغذية والتغذية الكافيتين للنساء بسبب عدم وجود ضمانات لإنتاجهن الزراعي وزراعة أغذية كافية بالذور التي في حوزتهن. وفي الوقت نفسه، لا تملك النساء هناك سندات ملكية فردية أو جماعية للأراضي. ولا توفر الدولة أي حماية تكفل نقل المعرفة التقليدية، التي تحتفظ بها النساء أساسًا، ولذا يتعرض بقاء ثقافتهن للخطر. وعلاوة على ذلك، لا تملك النساء من القدرة المالية ما يكفي لشراء أغذية تلبى حاجتهن التغذوية وتتلاءم مع ثقافتهن، كما لا يتمتعن بإمكانية الحصول على مياه شرب كافية، لأن مصادر المياه ملوثة تلوثًا شديدًا بالنفايات الصناعية والمنتجات الثانوية لمواد الرش الكيميائية الزراعية.

وقد دأب المجلس منذ عام 2004 على المطالبة بضمان الوصول الآمن إلى أراضي مجتمعه المحلي، ومنذ ذلك الحين خصصت له سلطات الدولة مساحات صغيرة من الأراضي. لكن، تنفيذ هذه القرارات كان ولا يزال بطيئًا، وهجرت الأسر مرارًا وتكرارًا من بعض الأراضي التي خصصت لها. واستخدم المجلس في حملته الدعوية "المبادئ التوجيهية الطوعية التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات" وعرضت نساء المجلس قضيتهم على لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي أصدرت توصيات بشأن إزالة الحواجز التي تحول دون حصولهن على الأراضي والموارد الطبيعية.

لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع (بالإسبانية) على:

<http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2017/01/Palenque.pdf>

20- يمكن أن يؤدي كل من زيادة التسويق وتكامل سلسلة القيمة وربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق إلى تمكين المرأة اقتصاديًا، عندما تقوم السياسات والمشاريع وبشكل منهجي بإدماج وتناول الاعتبارات الجنسانية. مع ذلك، وكما ثبت أحيانًا كثيرة، عندما لا تستوفي هذه الشروط، تستبعد المرأة عن الأنشطة التجارية، وتميل إلى تركيز وقتها على الأدوار التقليدية للمرأة في زراعة محاصيل الاستهلاك الذاتي والقيام بالأنشطة المنزلية. وعلاوة على ذلك، حيث تتمحور الزراعة التجارية حول نماذج صناعية واسعة النطاق تقوم على الإنتاج الاستخراجي وغير المستدام، قد تقوض الشواغل المتعلقة بالعمالات في هذه البيئات - ظروف العمل والآثار الصحية وتعرض المرأة للعنف - أية منافع من حيث تمكين المرأة المحتمل الذي تهيؤه فرص العمل هذه.

21- كما أن التواصل الأكبر بين الريف والمدن والتفاعلات الأكثر دينامية بين أماكن المعيشة عبر التسلسل الريفي - الحضري المتصل تزيد من حالات حدوث أنواع مختلفة من الهجرة الموسمية والدورية والمؤقتة والطويلة الأجل.²⁶ وفي حالة هجرة الرجال، يؤدي ذلك إلى مزيد من الاستقلالية للنساء الباقيات وإلى تحسين فرص حصولهن على الموارد الإنتاجية وعلى التحويلات المالية. وبينما تظهر هذه النتائج كمنافع محتملة، إلا أن لها من السلبيات ما يقابلها كاحتمال زيادة أعباء العمل على المرأة والانقسام العائلي. أما هجرة النساء - اللواتي أصبحن يشكّلن 48 في المائة من المهاجرين الدوليين²⁷ - فتزيد في العديد من السياقات بسبب توفر فرص العمل في قطاعات كالرعاية المنزلية والسياحة، ما يؤدي إلى فرص تمكين اقتصادي من خلال الحصول على العمالة في المدن ذات الأجور الأعلى عمومًا. غير أن مدى قدرة

Tacoli, C and Agergaard, J. 2017. Urbanization, rural transformations and food systems: the role of small towns. IIED, ²⁶ London
United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division. 2016. International migration report ²⁷ 2015: Highlights. New York, United Nations

النساء المهاجرات على الاستفادة من هذه الفرص يعوقه التحيز الجنساني في أسواق العمل، إضافة إلى انخفاض الأجور ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم بالمقارنة مع الرجال، فضلاً عن محدودية فرص الحصول على الخدمات والأرباح في سياق المشاريع غير النظامية.²⁸ ولا يزال تعرض المهاجرات لخطر الإتجار بالبشر والعنف - ولا سيما في سياق الهجرة والتشريد بسبب الصراعات - يشكّل مصدر قلق خاص. وفي بعض البلدان والمناطق في العالم، تتفاقم الحواجز المستمرة بفعل تأثير الأزمات الممتدة وتغير المناخ على استراتيجيات معيشة السكان الريفيين. ونتيجة لذلك، قد تجد النساء أنفسهن أكثر عرضة للصراعات والعنف والنضوب السريع للموارد الطبيعية، وأنهن بالتالي لا يستطعن ممارسة حقوقهن.

باء- الإطار السياساتي العالمي لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين

22- هناك على الصعيد الدولي عدد من الأطر السياساتية المعيارية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشمل هذه الأطر المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان²⁹ وغيرها من الاتفاقيات الدولية الملزمة قانونياً³⁰ التي يتوجب على الدول الالتزام بها. وتأخذ الدول التي تصادق على هذه المعاهدات الدولية على عاتقها التزامات وواجبات بموجب القانون الدولي باحترام وحماية حقوق الإنسان وإعمالها من حيث صلتها بالمساواة بين الجنسين. وللقيام بذلك، ينبغي على الدول أن تعدّل أطرها التنظيمية بغية الامتثال للمعاهدات الدولية، ما يعني ضمناً أن تُزال من السياسات والقوانين المحلية أية تحفظات وممارسات وتدابير لا تتفق مع أهداف المعاهدات و/أو أن تُتخذ إجراءات إيجابية لتيسير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

23- يضيف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قداسة على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وتضع معاهدات دولية أخرى لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أحكاماً محددة لتعزيز حقوق المرأة، ولا سيما حقوق المرأة الريفية.

24- تقضي المادتان 3 و 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تكفل الدول حصول المرأة على وسائل إنتاج الأغذية أو السيطرة عليها وأن تتصدى بفعالية للممارسات العرفية التي لا تسمح للمرأة بأن تأكل إلى أن يشبع الرجل بالكامل أو يسمح لها فقط بأغذية ذات قيمة تغذوية أقل.³¹

25- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة³² معنية بصفة خاصة بتمكين المرأة وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. فهذه الاتفاقية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979، تحدّد ما يشكّل تمييزاً ضد المرأة

28 Chant, S. 2013. Cities through a gender lens: A golden "urban age" for women in the global south? Environment and Urbanization. 25: 9-29. London: International Institute for Environment and Development

29 للاطلاع على قائمة كاملة من الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وهيئات الرصد التابعة لها، يمكن الرجوع إلى: <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx>

30 مثلاً، اتفاقيات منظمة العمل الدولية. لمزيد من المعلومات عن اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها، يمكن الرجوع إلى: <http://ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labour-standards/conventions-and-recommendations/lang-en/index.htm>

31 التعليق العام رقم 16 بشأن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

<http://www2.ohchr.org/english/bodies/cescr/docs/CESCR-GC16-2005.pdf>

وتضع جدول أعمال للعمل على المستوى الوطني لإنهاء هذا التمييز. ورغم أن جميع أحكام المعاهدة تنطبق على المرأة الريفية، إلا أنها الصك الدولي الوحيد لحقوق الإنسان الذي يتضمن أحكامًا محددة تتعلق بحقوق المرأة الريفية، وذلك في المادة 14 منه. وبالإضافة إلى توضيح المسؤولية عن احترام وحماية حقوق الإنسان الأساسية للمرأة وإعمالها (كالحق في التعليم والإسكان والمرافق الصحية والرعاية الصحية)، تدعو الاتفاقية تحديدًا الدول إلى المساهمة في تمكين المرأة الريفية عبر احترام وإنفاذ حقوقها ذات الصلة بقدراتها الإنتاجية. ويشمل ذلك الحق في الحصول على خدمات الإرشاد الزراعي والفرص الاقتصادية والأصول الإنتاجية والتكنولوجيات المحسنة والخدمات المالية والحق في المشاركة فرديًا أو جماعيًا في التخطيط للتنمية الزراعية والريفية. وتتعهد الدول التي صادقت على الاتفاقية³³ بتخطيط وتنفيذ تدابير لمكافحة التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية كي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها. والدول ملزمة بالنظر في المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية والأدوار الهامة التي تؤديها في البقاء الاقتصادي لأسرتها.

26- لتوجيه السياسات والإجراءات الوطنية، اعتمدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في مارس/آذار 2016 التوصية العامة رقم 34 المتعلقة بحقوق المرأة الريفية.³⁴ وتنوّه هذه التوصية بالمساهمات الكبيرة التي تقدمها المرأة الريفية في خفض الفقر والجوع وسوء التغذية وفي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما تقدم توجيهات استراتيجية وعملية للدول بشأن التزاماتها بتعزيز تمكين المرأة الريفية على مستوى السياسات والبرامج لتحسين الأمن الغذائي والتغذية. كما تتضمن العديد من الأحكام التقدمية المتعلقة بحقوق المرأة الريفية وتركز بقوة على دورها في تحقيق الأمن الغذائي وخفض الفقر وسوء التغذية والجوع.

27- في ما يتعلق بتمكين المرأة من خلال العمالة الريفية والزراعية اللائقة، لدى منظمة العمل الدولية أربع اتفاقيات رئيسية للمساواة بين الجنسين³⁵ (بما في ذلك الاتفاقيات رقم 100 ورقم 111 ورقم 156 ورقم 183)، وعلى الأقل أربع اتفاقيات إضافية ذات صلة (انظر الإطار 3). ورغم أن هذه الأخيرة لا تركز على المساواة بين الجنسين بحد ذاتها، إلا أنها جميعًا تتضمن أحكامًا محددة لتلبية احتياجات المرأة وتعزيز دورها وضمان حقوقها (انظر الإطار 3)

³² لقراءة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالكامل، يمكن زيارة الموقع:

<http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CEDAW.aspx>

³³ صادقت 189 دولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (آخر تحديث: 20 يونيو/حزيران 2016). للمزيد من المعلومات يمكن

زيارة الموقع: http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CEDAW/OHCHR_Map_CEDAW.pdf

³⁴ للاطلاع على التوصية العامة رقم 34، يمكن زيارة:

http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW/C/GC/34&Lang=en

³⁵ تشمل مجالات التدخل الرئيسية ما يلي: إلحاق المرأة الريفية بالعمل النظامي، وتحسين ظروف عملها، وخفض الفجوة في الأجور بين الجنسين، وزيادة

مشاركة المرأة في رابطات العمال وما يتصل بها من عمليات في مجال وضع السياسات واتخاذ القرارات، وتعزيز تغطية الحماية الاجتماعية للمرأة. ABC of women workers' rights and gender equality. ILO 2007. Geneva. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/publication/wcms_087314.pdf

**الإطار 3: اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة
بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية**

الاتفاقية بشأن مساواة العمال والعمالات في الأجر عن عمل ذي
قيمة متساوية (رقم 100)

- الاتفاقية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (رقم 111)
- اتفاقية تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين: العمال ذوو المسؤوليات العائلية (رقم 156)
- اتفاقية حماية الأمومة (رقم 183)
- اتفاقية حق العمال الزراعيين في التجمع والاتحاد (رقم 11)
- الاتفاقية بشأن تفتيش العمل في الزراعة (رقم 129)
- الاتفاقية بشأن منظمات العمال الريفيين (رقم 141)
- الاتفاقية بشأن السلامة والصحة في الزراعة (رقم 184)

28- في عام 1994، في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، اعتمدت 189 دولة بالإجماع إعلان ومنهاج عمل بيجين.³⁶ وكخريطة طريق لتعزيز حقوق المرأة وتحديد إطار للتغيير، تضمن الإعلان التزامات شاملة في إطار 12 مجالاً حاسماً من مجالات تمكين المرأة. وشمل توصيات للنهوض بالأمن الغذائي للمرأة في إطار الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية (المهدف الاستراتيجي ألف-1)، والموارد الاقتصادية (المهدف الاستراتيجي ألف-2) والتدريب المهني والتعليم المستمر (المهدف الاستراتيجي باء-3)، والصحة (المهدف الاستراتيجي جيم-1)، والحقوق الاقتصادية والحصول على فرص العمل (المهدف الاستراتيجي واو-1)، والحصول على الموارد والعمالة والوصول إلى الأسواق والتجارة (المهدف الاستراتيجي واو-2)، والتنمية المستدامة (المهدف الاستراتيجي كاف-2). ودعيت الدول إلى إجراء استعراضات شاملة على الصعيد الوطني للتقدم المحرز والتحديات التي ووجهت في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

29- خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002)³⁷ هي أول اتفاق عالمي ينوّه بكبار السن كمساهمين في تطوير مجتمعاتهم ويلزم الحكومات بأن تشمل الشيخوخة في جميع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك برامج الأمن الغذائي.³⁸ وتشدد الخطة على أن المسنّنات في المناطق الريفية معرضات بوجه خاص للمخاطر وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لتحسين الأحوال المعيشية والبنى الأساسية في المناطق الريفية. وتشمل التوصيات إعطاء أولوية للمسنّنات في المناطق الريفية بتعزيز قدراتهن عبر الحصول على الخدمات المالية وخدمات البنى التحتية والتدريب على التكنولوجيا الزراعية المحسنة وفرص توليد الدخل.

30- كذلك أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات هدفاً قائماً بذاته في خطة التنمية المستدامة 2030، التي اعتمدها بالإجماع في 27 سبتمبر/أيلول 2015 الدول الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة. وينوّه المقصد 5-ألف من هدف التنمية المستدامة 5- أن هناك حاجة إلى إصلاحات لمنح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد

³⁶ لقراءة إعلان ومنهاج عمل بيجين، يمكن زيارة الموقع: <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/>

³⁷ لقراءة خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، يمكن زيارة الموقع

<http://www.un.org/esa/socdev/documents/ageing/MIPAA/political-declaration-en.pdf>

³⁸ بينما تعيش نسبة كبيرة من كبار السن في البلدان المتقدمة النمو في مناطق مصنفة على أنها حضرية، تعيش غالبية كبار السن في البلدان النامية في مناطق ريفية. وتشير الوجيهات إلى أن المناطق الريفية في العديد من البلدان النامية ستشهد في المستقبل أعداداً أكبر من كبار السن. (خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002).

الاقتصادية، كما في إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات وعلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الهدفان 1 و2 مقصدين (هما المقصدان 1-4 و2-3) يهدفان إلى تعزيز حصول المرأة على الموارد الإنتاجية كشرط مسبق لإنهاء الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. وعلى نحو مشابه، يركز الهدف 8 على تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك تكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، وحماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة. وقد تحملت الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي في ما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمقاصد ذات الصلة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

31- في سياق الأمن الغذائي والتغذية، تعرب الحكومات أيضاً عن دعمها لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة من خلال خطوط توجيهية طوعية وإعلانات وأطر عمل استراتيجية.³⁹ وتنوّه هذه جميعها بأن المشاركة الكاملة والمتساوية للرجال والنساء ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع، كما تنوّه بالمساهمة الأساسية التي تقدمها المرأة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية. وتقدم الحكومات أيضاً توصيات سياساتية محددة لتعزيز مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في الزراعة والاقتصاد الريفي عبر تمكين المرأة وتعزيز فرص حصولها على الموارد الإنتاجية وغيرها من الموارد الاجتماعية-الاقتصادية.

جيم - ثغرات تنفيذ السياسات

32- بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، توافق الحكومات على وضع تدابير سياساتية وتشريعات وإجراءات محلية أخرى تتوافق مع الالتزامات والواجبات المنصوص عليها في المعاهدات لتوفير البيئة اللازمة لتمكين المرأة والحماية القانونية الرئيسية لحقوق المرأة المكفولة بموجب القانون الدولي.

³⁹ أهم الصكوك ذات الصلة هي الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، مبادئ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة والأنظمة الغذائية للجنة الأمن الغذائي العالمي، إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

الإطار 4: معاهدات واتفاقيات دولية مختارة - عدد التصديقات

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية -165
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة-189
- الاتفاقية بشأن المساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية (رقم 100) -173
- الاتفاقية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (رقم 111) -174
- اتفاقية تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين: العمال ذوو المسؤوليات العائلية (رقم 156)-44
- اتفاقية حماية الأمومة (رقم 183)-32
- الاتفاقية بشأن تفتيش العمل في الزراعة (رقم 129)-53
- الاتفاقية بشأن منظمات العمال الريفيين (رقم 141)-40
- الاتفاقية بشأن السلامة والصحة في الزراعة (رقم 184) -16

المصادر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CEDAW/OHCHR_Map_CEDAW.pdf
 و
http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CESCR/OHCHR_Map_ICESCR.pdf
 وهو نظام المعلومات عن معايير العمل الدولية (آخر زيارة في 22 مايو/أيار 2017)

33- مع ذلك، لا يضمن التصديق على معاهدة معينة تنفيذها على النحو المناسب على الصعيد الوطني. فرغم الالتزام السياسي على الصعيد الدولي بتمكين المرأة، كثيراً ما يتخلف التنفيذ على الصعيد الوطني.

34- يتفاوت عدد البلدان التي صادقت على المعاهدات ذات الصلة تفاوتاً كبيراً (انظر الإطار 4). فمثلاً، في حين اعتمدت الدول كلها تقريباً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لم يصادق سوى عدد قليل من الدول على عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. وفي حالة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، لم يصادق عليها منذ اعتمادها قبل 25 عاماً وحتى الآن سوى 22 بلداً. وهذا يعني أن أحكامها تغطي حالياً أقل من 15 في المائة من السكان الأصليين في العالم.⁴⁰

35- حتى في البلدان التي صادقت على الاتفاقية رقم 169، لم تتحقق بعد النتائج المرجوة ولا يزال تنفيذها الفعال يشكل تحدياً. ولا تزال الشعوب الأصلية والقبلية تعاني بشكل غير متناسب من الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العمل الجبري وعمالة الأطفال. ولا تزال هناك تحديات مستمرة كبيرة تتعلق بحماية الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والموارد الطبيعية. كما أن نساء الشعوب الأصلية في وضع معرض

للمخاطر بشكل خاص، فهن يعانين على حد سواء من آثار التمييز بين الجنسين وآثار التمييز الإثني. وأسباب الفجوات في تنفيذ الاتفاقية 169 متعددة الجوانب. فبروزها في بعض البلدان التي صادقت عليها محدود جداً، وكثيراً ما لا يدرك المسؤولون الحكوميون وممثلو السكان الأصليين أحكامها وإمكاناتها. وفي كثير من الأحيان، رغم تركيز الاتفاقية على التشاور والمشاركة، لم تُستكمل المصادقة عليها بإنشاء آليات فعّالة للحوار والتشاور: ولذا لم تُقدم للشعوب الأصلية والقبلية فرص حقيقية لإسماع أصواتها.⁴¹

⁴⁰ لمزيد من البيانات عن التصديقات على هذه الاتفاقية، انظر موقع منظمة العمل الدولية على شبكة الإنترنت:

http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:312314

⁴¹ موجز مناقشات، حلقة دراسية بشأن تمكين التنمية القائمة على الحقوق للسكان الأصليين والقبليين: Learning from 25 years' experience of

ILO Convention No. 169 Geneva, 27-28 November 2014: متاح على شبكة الإنترنت:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/meetingdocument/wcms_339137.pdf

36- في الغالب، تنجم تحديات التنفيذ هذه على المستوى القطري وينجم التنافر بين السياسات والقوانين الدولية والوطنية عن:⁴²

- الافتقار إلى الفهم أو الفهم المحدود لحقوق الإنسان للمرأة والالتزامات المحددة على وجه الخصوص في المعاهدات المختلفة؛
- كون الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات لضمان حقوق المرأة محدودة؛
- وعي وفهم محدودين بين واضعي السياسات الوطنية لأهمية المساواة بين الجنسين لتحقيق نواتج التنمية المستدامة، من مثل الأمن الغذائي والتغذية؛
- الافتقار إلى القدرة على تنفيذ ورصد الاتفاقات الطوعية أو الاتفاقات الدولية الملزمة قانوناً؛
- القوانين التمييزية والبنى والعمليات المؤسسية غير المواتية، و/أو الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية غير المراعية للاعتبارات الجنسانية؛
- الافتقار إلى موارد لوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لتمكين المرأة، أو لضمان إنشاء الآليات المؤسسية الوطنية التي تستهدف المرأة أو ضمان حسن سير عملها؛
- ضعف المجتمع المدني عندما يتعلق الأمر بدعم المرأة كي تتمكن من المطالبة بحقوقها.

37- في الوقت نفسه، حتى عندما تكون التشريعات والسياسات المنصفة بين الجنسين قائمة، يمكن أن تعوق العوامل الثقافية تنفيذها. ويمكن للأعراف والمواقف الاجتماعية المتحذرة أن تشكل أدوار ومسؤوليات المرأة والرجل في الحياة الأسرية وفي المجتمع، وكذلك حصول المرأة على الحقوق والفرص، ما يفاقم ضعف موقعها في المجالين العام والخاص.⁴³ وهذه العوامل الثقافية، كما هي الحال في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية، تفسر جزئياً تدني تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في المؤسسات ذات الصلة بالزراعة كالوزارات ومؤسسات البحوث والإرشاد واللجان البرلمانية.⁴⁴

38- على مدى العقدين الماضيين، حتى في البلدان التي شهدت زيادة هائلة في مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار، لم تكن السياسات والتدابير المعتمدة على الصعيد القطري لتعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة وإصلاح التشريعات الرسمية كافية لتحويل المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة التي توهن صوت المرأة ودورها القيادي في العمليات السياسية أو لتحويل الرؤية النمطية لدور المرأة في المجتمع على أنه دور دوبي.⁴⁵

39- اليوم، لا يزال لدى 155 دولة قانون واحد على الأقل يحد من الفرص الاقتصادية للمرأة، وهناك 100 دولة تفرض قيوداً على أنواع الوظائف التي يمكن للمرأة أن تقوم بها و18 دولة تسمح للأزواج بأن يقرروا ما إذا كان بإمكان

⁴² UN Economic and Social Council. OECD . NGO-CEDAW and CAMBOW 2011 . ILC 2013 .FAO. 2002

2014 .UN Women Asia and the Pacific . دون تاريخ

⁴³ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدون تاريخ. هيئة الأمم المتحدة للمرأة - المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

⁴⁴ تبلغ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية 23.3 في المائة على الصعيد العالمي. المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي. 2017

⁴⁵ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. 2014. الاستعراض العشرون لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. تقرير موجز عن الاستعراض الإقليمي لأفريقيا

زوجاتهم العمل على الإطلاق.⁴⁶ ولكن حتى في البلدان التي تم فيها القضاء رسمياً على القوانين التي تميز بين الجنسين صراحة، لا يزال تنفيذ هذه السياسات متخلفاً بسبب الصور النمطية الراسخة والتسامح الاجتماعي مع التمييز والافتقار إلى قوانين واضحة لمكافحة التمييز لضمان تنفيذ السياسات.

40- من خلال جعل المعلومات والتكنولوجيات الجديدة والمهارات والمعرفة والخدمات ذات الصلة وتوفير إمكانية حصول المرأة عليها، يمكن أن يساعد الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية الريفية على زيادة العائدات للمرأة وتوفير فرص وصولها إلى الأسواق والاستفادة من الفرص الاقتصادية وريادة الأعمال. غير أن الأعراف والمواقف الاجتماعية في ما يتعلق بأدوار ومسؤوليات المرأة والرجل هي من بين الأسباب التي تجعل فرص حصول المرأة على الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية الريفية في الاقتصادات النامية أقل من الفرص المتاحة للرجل. وتحدد هذه القواعد والمواقف مدى توفر الوقت للمرأة ومدى حرية حركتها وتحصيلها التعليمي وتمثيلها، ما يحدد أيضاً إمكانية أن تستفيد المرأة على الإطلاق من هذه الخدمات. كما أن الجهات التي تقدم الخدمات تعاني مشاكل في التنفيذ العملي، سواء على المستوى الفردي أم على المستوى المؤسسي. فعلى المستوى الفردي، ينجم عن إخفاق مقدمي الخدمات في كثير من الأحيان في إدراك كون النساء من بين الزبائن المشروعين والتوجه لهن توجهاً فعالاً ألا تحصل النساء على خدمات استشارية كافية. وبالإضافة إلى ذلك، يفتقر مقدمو الخدمات في كثير من الأحيان إلى المعرفة والقدرات اللازمة للتوجه إلى النساء توجهاً فعالاً بمعلومات ذات صلة. أما على المستوى المؤسسي، فالعوامل التي تعوق تنفيذ المعاهدات الدولية ذات الصلة (مثل المادة 14، الفقرة 2 (د) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، تتضمن الثقافة التنظيمية غير المراعية للمرأة أو التي تميز بين الجنسين، ما يؤدي بدوره إلى الانحياز في صنع القرار وفي التوجه إلى الموظفين المحتملين والتوظيف وطرائق ومحتوى تقديم الخدمات.⁴⁷

41- في ما يتعلق بـ **حوكمة الأراضي**، في العقود الأخيرة، اتسقت القوانين الوطنية على نحو متزايد مع المعايير الدولية لدعم المساواة بين الجنسين.⁴⁸ مع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة. ويمكن أن تستمر المشاكل على المستوى المؤسسي حتى عندما يجري إقرار إصلاحات قانونية. وقد تكون عمليات إصلاح القوانين غير مكتملة، إما لأن الأطر القانونية لم تُتبع بلوائح تنظيمية مصاغة جيداً ليحري تنفيذها أو لأن الإصلاحات قد تكون موجهة فقط إلى قطاع واحد، فتخفق في معالجة التمييز في مجالات أخرى من الإطار القانوني (مثلاً، القوانين التي تتعلق بالأسرة والزواج والعقارات والأحوال الشخصية وتسجيل الأراضي) ما يؤدي إلى عدم الاتساق والغموض عندما يقوم مسؤولو الأراضي بالتنفيذ. علاوة على

World Bank. 2016. Women, Business and the Law. Getting to Equal ⁴⁶

Petricis, et al. 2015. Enhancing the potential of family farming for poverty reduction and food security through gender-sensitive rural advisory services. Occasional Papers on Innovation in Family Farming. FAO. Rome ⁴⁷

⁴⁸ مثلاً، من بين البلدان الـ 25 التي طبقت أداة التقييم القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة، هناك بلدان اثنان فقط لا يتبينان المؤشر في الإطار القانوني والسياسي: "يعترف القانون بالمساواة بين الجنسين في الحق في امتلاك الممتلكات أو السيطرة عليها بغض النظر عن نوع الزواج". لمزيد من المعلومات،

انظر: http://www.fao.org/gender-landrights-database/legislation-assessment-tool/indicators/en/?sta_id=960 والاطلاع أيضاً على

Helle Ravnborg, Rachel Spichiger, Rikke Brandt Broegaard and Ramsmus Hundsbaek Pedersen "Land Governance, Gender Equality and Development: Past Achievements and Remaining Challenges" 28 Journal of International Development (2016)

412-426. وأشار Raynborg وآخرون (2016) في دراسة للمساواة بين الجنسين في حوكمة الأراضي في 15 بلداً بالتفصيل إلى أن 13 منها أقرت في

العقود الأخيرة تشريعات تتضمن أحكاماً لإعطاء فرص متساوية للرجال والنساء فيما يتعلق بالحقوق في الأراضي.

ذلك، لا تُتبع الإصلاحات القانونية التقدمية دائمًا بجهود متواصلة طويلة المدى لضمان تنفيذ وإنفاذ سليمين.⁴⁹ وأحد العوائق الرئيسية هو الفهم المحدود للإصلاحات القانونية بين مسؤولي الأراضي والسكان، وكذلك الممارسات والمعايير التقليدية التي تتعارض مع الأحكام القانونية التقدمية. وتشمل العوامل الهامة الأخرى التي تعوق تنفيذ قوانين الأراضي التقدمية تدني مستويات المعرفة لدى النساء وضآلة إمكانية وصولهن إلى العدالة للمطالبة بحقوقهن في الأرض، وعدم مشاركتهن في عمليات صنع القرار بشأن الأراضي والتميز على نطاق أوسع بين الجنسين في العلاقات الاجتماعية الثقافية والسياسية. وهناك حاجز إضافي حاسم هو النقص المتواصل في الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ الإصلاحات القانونية التقدمية.⁵⁰

42- وفي ما يتعلق بحصول المرأة على الخدمات المالية، تشمل القيود التي تعيق تنفيذ السياسات معايير اجتماعية-ثقافية وحواجز قانونية. فقواعد السلوك التي تفرض قيودًا على وقت المرأة وعلى حركتها؛ وواقع أنه يُطلب من المرأة في بعض البلدان تقديم أدونات أو وثائق خاصة يصعب الحصول عليها؛ والتحيز لدى المؤسسات المالية الذي يؤدي إلى اعتبار المرأة زبونًا أقل جاذبية من الرجل؛ ومحدودية انتشار المؤسسات المالية في المناطق الريفية، كلها عوامل تحدّ من فرص تعامل المرأة مع المؤسسات المالية الرسمية.⁵¹

43- تحدّ الحواجز القانونية التي تميز ضد المرأة، من حيث حقوق الملكية والميراث، من إمكانية حصولها على الأرض أو العقار ما يؤدي إلى افتقارها إلى أصول تعتبرها المؤسسات المالية مقبولة كضمان.⁵² وينبغي أن تنص القوانين أيضًا صراحة على تغطية كافية وفعّالة لحماية الأمومة للعاملات في الحقول اللاتي يستبعدن في أحيان كثيرة من مثل تلك التغطية (بما في ذلك العاملات في قطاع الزراعة)، وللعاملات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وللعاملات لحسابهن الخاص (بما في ذلك العاملات الأسريّات المساهمات).⁵³ وتدم التشريعات التمييزية، مثل مدونات العمل الوطنية التي تحرم الرجال من حق الحصول على إجازة لرعاية الطفل،⁵⁴ والأدوار التقليدية للجنسين تجعل من الصعب زيادة مشاركة الرجال في المسؤوليات الأسرية، مع أن من شأن هذه المشاركة تخفيف عبء العمل غير المدفوع الأجر على المرأة، ما يعطيها فرصًا أكبر للاستثمار في التدريب والتعليم أو الانخراط في أنشطة مدرة للدخل في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية.

Helle Ravnborg, Rachel Spichiger, Rikke Brandt Broegaard and Ramsus Hundsbaek Pedersen "Land Governance, 49 Gender Equality and Development: Past Achievements and Remaining Challenges" 28 Journal of International Development (2016) 412-426

IB Karikari, J Stilwell and S Carver "The application of GIS in the lands sector of a developing country: challenges facing 50 RH 'land administrators in Ghana." International Journal of Geographical Information Science, 19(5) (2005), 343-362 Pedersen and S Haule, "Women, donors and land administration: the Tanzania case." Danish Institute for International Studies, Working Paper 19 (2013).

عليها قانون الأراضي غير موجود:

M Rugadya "Escalating land conflicts in Uganda. A review of evidence from recent studies and surveys." The International (Republican Institute and The Uganda Round Table Foundation (2009

Hernandez. E., Ciacci, R., Benni, N. & Kaaria, S. Forthcoming. Women smallholders: the next frontier in financial 51 inclusions. مطبوعة مشتركة بين الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ومنظمة الأغذية والزراعة.

المرجع نفسه 52

53 منظمة العمل الدولية، المرأة في العمل: توجهات 2016. جنيف

ILO 2012. Good practices and challenges on the Maternity Protection Convention, 2000 (No. 183) Workers with Family 54 Responsibilities Convention, 1981 (No. 156): A comparative study. Working paper 2/2012

وفي حالات أخرى، تعود الفجوة في التنفيذ إلى الافتقار إلى استراتيجيات وتدابير سياساتية ملائمة، مثلاً في حالة الفجوة في الأجور بين الجنسين.⁵⁵ وتشمل الأسباب الرئيسية لهذه الفجوة الفصل القطاعي والمهني، وغلبة المرأة في الوظائف ذات الأجور المتدنية وبين العاملين بدوام جزئي، وساعات العمل الطويلة لدى النساء وتوقع أن يعملن ساعات عمل طويلة، وعقوبة الأمومة ومكافأة الأبوة.⁵⁶ وهذه كلها حواجز تتعلق بالتمييز بين الجنسين، ولذا فإنها تتطلب تدخلات سياساتية محددة تتجاوز تلك التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وكفاءة أسواق العمل.⁵⁷

44- في حالات أخرى، لا تعالج سياسات العمالة الوطنية عمومًا التحديات الرئيسية المتعلقة بعمالة المرأة (مثل الفصل بين الجنسين، والفجوة في الأجور، والافتقار إلى نظم التقاعد أو خدمات الرعاية للمرأة) معالجةً صريحة، كما لا تُستكمل هذه السياسات ببرامج وتدابير سياساتية لتمكين المرأة من التوفيق بين العمل والمأجور ومسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر.⁵⁸ وفي أحيان كثيرة، تظل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مستترة وغير معترف بها في أطر السياسات الوطنية، رغم أنها ضرورية لاستدامة المجتمع وللتنمية الاقتصادية. والمرأة مسؤولة عن معظم أعمال وأنشطة الرعاية غير المدفوعة الأجر، كإدارة الأسرة والطبخ والتنظيف وجمع الماء والحطب، وأيضاً رعاية المرضى وكبار السن والأطفال. ويُكرّس استئثار أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة، وبالتالي فقر المرأة، باستبعاد هذه الأعمال من الحسابات القومية ومن الناتج المحلي الإجمالي، وبعدم إعطاء أولوية للخدمات العامة التي يمكن أن تساعد على تقليل مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعها.

دال - شروط تنفيذ الأطر السياساتية والقانونية

45- في الكثير من السياقات، للمخاوف من عدم إدماج الأطر الدولية المتفق عليها في السياسات الوطنية ما يبررها. فبالإضافة إلى الحاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية على المستويين الوطني والمحلي، هناك حاجة إلى المزيد من الانخراط ضمن السياقات المحلية في النقاشات والأطر الدولية، بما في ذلك توفير الأدوات اللازمة لتمكين قيام الجهات الفاعلة الوطنية بتنفيذ السياسات الدولية ذات الصلة. فذلك شرط أساسي لنجاح تنفيذ أطر السياسات الدولية التي تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة وإحقاق حقوقها.

46- حتى عندما تكون السياسات بناءة تقرّ بالمساواة بين الجنسين في القوانين واللوائح، يتطلب التنفيذ ألا تساهم الأعراف والمعتقدات والتوجهات الاجتماعية في وضع حواجز غير مراعية للنوع الاجتماعي تعيق الحصول على الحقوق والفرص في الممارسة العملية. فمثلاً، في بعض السياقات، حتى عندما تتمتع المرأة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل من

⁵⁵ في حين انخفضت مع مرور الوقت الفجوة في الأجور بين الجنسين في بعض البلدان، تشير التقديرات إلى أن أجور النساء تبلغ على المستوى العالمي 77 في المائة تقريباً من الأجور التي يحصل عليها الرجال (منظمة العمل الدولية، المرأة في العمل: اتجاهات 2016. جنيف).

⁵⁶ تشير عقوبة الأمومة ومكافأة الأبوة إلى الفجوة في الأجور المتعلقة بالأبوة والأمومة، فالأبوة تؤدي في معظم الحالات إلى حصول الرجل على مكافأة في الأجر، أما بالنسبة لمعظم النساء فإن الأمومة تؤدي إلى إيقاع عقوبة على الأجر. ويعود ذلك إلى استمرار التمييز في عالم العمل ضد من لديهن أطفال مقارنة بالرجال العزب والآباء والنساء اللواتي لا أطفال لديهن والنساء غير المتزوجات.

⁵⁷ منظمة العمل الدولية، المرأة في العمل: توجهات 2016. جنيف.

⁵⁸ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. 2015. استعراض إقليمي وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000) في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

حيث الميراث وملكية الأرض، تكون الممارسة العملية منحازة انحيازًا عميقًا ضد المرأة نتيجة الأعراف الاجتماعية الثقافية السائدة، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى توريث الأراضي والممتلكات للأقارب الذكور.⁵⁹

47- ينبغي أن تركز النهج التحويلية إلى آليات مؤسسية، وهي تتطلب تنسيقًا أفقيًا وعموديًا لتغيير الأعراف والممارسات والنواتج على نطاق المجتمع فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ووجود إطار مؤسسي مزود بموارد كافية يستهدف المرأة على المستوى الوطني شرط حاسم للتنفيذ. وفي سياق استعراض الأمم المتحدة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين للمرأة بعد مرور 20 عاما (بيجين+20) بشأن المساواة بين الجنسين، أفادت البلدان المشاركة جميعها بوجود نوع ما من الآلية الجنسانية الوطنية (وزارات مستقلة لشؤون المرأة ولجان معنية بالمساواة بين الجنسين وجهات تسويق في الوزارات ذات الصلة). لكن من الواضح أن مجرد وجود هذه الآليات غير كاف، إذ ينبغي أيضًا أن تكون الآليات المؤسسية المعنية بالمرأة مجهزة بموارد مالية وبشرية كافية ومخولة بسلطات واضحة وتفويض جلي لتكون قادرة على التأثير في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار ذات الصلة. فمثلاً، قد يكون ضمان أن تحتل وزارة شؤون المرأة أو غيرها من الآليات الوطنية أعلى مستوى ممكن في الحكومة حاسماً في تعبئة الإرادة السياسية والحصول على دعم من بقية الحكومة.⁶⁰

48- في هذا الصدد، لا بدّ من التعاون عبر القطاعات وبين الوزارات لرفع درجة الوعي بشأن المساواة بين الجنسين في سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية التي تستهدف التنمية الزراعية وقطاع الأغذية الزراعية. وكذلك الأمر بالنسبة لتوفير الموارد لشؤون المرأة، بما في ذلك تخصيص الميزانيات والتوعية المنهجية وبناء قدرات الموظفين الحكوميين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يؤثرون على جداول أعمال السياسات الوطنية. ويمكن أن يساعد أيضًا على تسليط الضوء على المساواة بين الجنسين وتوسيع فرص التغيير السياسي توفير أدلة عن الفجوات بين الجنسين في الفرص الإنتاجية والمدرة للدخل في قطاع الزراعة وعن كيف أن معالجة هذه الفجوات تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية – مع ملاحظة أن تحلي المرأة بقدرة أكبر على التحكم بموارد الأسرة يؤدي عمومًا إلى نتائج صحية وتغذوية مفيدة لأفراد الأسرة جميعًا. وبالقدر نفسه من الأهمية، في الجانب القانوني، هناك ضرورة لتعزيز آليات رفع الشكاوى القانونية وشبه القانونية وآليات الانتصاف لحماية حقوق المرأة حماية فعّالة.

49- سيكون إشراك العاملات في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية في عمليات وضع السياسات والتخطيط على المستويات جميعها ضروريًا ضرورة حيوية لتيسير التوصل إلى نواتج منصفة لهن في السياسة وفي الممارسة.⁶¹ وعلى هذا النحو، فإن دعم الجماعات النسائية والجمعيات كتي تتمكن من التنظيم والتفاوض بقدر من الفعالية أكبر في عمليات صنع القرار يشكل أولوية. ولتمكين القيادات النسائية من أداء هذا الدور، هناك الكثير مما ينبغي القيام به لإشراك وتعزيز الجمعيات النسائية على المستويات المحلي والوطني والإقليمي عبر الحركات النسائية والمنظمات القاعدية وفي العمليات السياسية الوطنية والحوار الوطني. وهذا يعني العمل مع النساء والرجال على كافة المستويات، من المستوى الوطني نزولاً إلى المستويين المحلي والمنزلي، لتيسير التوعية بأهمية صوت المرأة وأهمية عملها. فالتغيير التحويلي – المدعوم بتحويلات بعيداً عن المعايير غير المتساوية وعن التمييز بين الجنسين – يستلزم التغيير على أعلى مستويات الحكومة كما على أدناها.

World Bank, FAO & IFAD. 2009. Gender issues in land policy and administration. In: Gender in agriculture sourcebook. ⁵⁹ Washington, D.C., World Bank

UN Women. 2015. The Beijing Declaration and Platform for Action turns 20. New York ⁶⁰

World Bank, FAO & IFAD. 2009. Gender and agricultural livelihoods: strengthening governance. In: Gender in ⁶¹ agriculture sourcebook. Washington, D.C., World Bank

ثالثًا - مواجهة التحديات

50- يقدم هذا القسم نظرة عامة أكثر تعمقًا إلى التحديات التي تواجه تمكين المرأة وكذلك الاستراتيجيات التي تسعى إلى التغلب على هذه التحديات بالعلاقة مع مجالات مواضيعية رئيسية أربعة، حُددت على أنها ذات صلة وثيقة في سياق قطاع الزراعة والأغذية الزراعية، وهي:

- (1) مشاركة المرأة في صنع القرار وفي السياسات العامة والشراكات والأدوار القيادية؛
- (2) إمكانية حصول المرأة على الأرض والموارد الطبيعية والمدخلات وأدوات الإنتاج والتحكم بها؛
- (3) فرص تمتع المرأة بظروف عمل لائقة والحصول على أجور كافية؛
- (4) قدرات المرأة على الوصول إلى الأسواق.

51- يجري التقديم لكل مجال من المجالات المواضيعية بنظرة عامة على القضايا الرئيسية التي تؤثر على تمكين المرأة، ثم يلي ذلك عرض لعدد من التجارب الملموسة. وقد قدّم التجارب واختارها أعضاء فريق المهام التقني الذي أنشأته لجنة الأمن الغذائي العالمي لدعم التحضير للمنتدى على أساس صلتها بالقضايا التي تشملها التوصية رقم 34 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية كما على أساس قدرتها على إظهار تنوع النهج ووجهات النظر.

ألف - مشاركة المرأة في صنع القرار والسياسات العامة والشراكات والأدوار القيادية

52- من الإشكالي الترويج للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية في سياق تكون فيه المرأة الريفية مستبعدة إلى حد كبير عن عمليات صنع القرار على مستويات المجتمع جميعها.

53- يعني ذلك على مستوى الأسرة المعيشية أن القرارات الرئيسية بشأن توزيع الأعمال المنزلية والحصول على الموارد الإنتاجية والمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل كثيرًا ما تكون حكرًا على أرباب الأسر الذكور. وفي سياق استراتيجيات سبل عيش متميزة بين الجنسين في الأسر المعيشية - إذ يسعى كل من النساء والرجال في أحيان كثيرة في سبل عيش مستقلة - تكون لذلك آثار خطيرة على نوع العمل الذي تنخرط فيه النساء وعلى توزيع المنافع الاقتصادية المرتبطة بالأنشطة المنزلية عموماً. وعلى مستويات الحكومة الأعلى، مستوى المجتمع المحلي والمستويين الإقليمي والوطني، يشكل غياب صوت المرأة الريفية عن عمليات التخطيط وصنع القرار عائقًا أمام تصميم وتنفيذ سياسات موجهة إلى التصدي لتحديات النوع الاجتماعي التي تواجهها المرأة الريفية.

54- تبين على نطاق واسع أن إشراك منظمات منتجي الأغذية وتعاونيات المزارعين في مبادرات التنمية والعمليات السياساتية وسيلة هامة للتمكين الاقتصادي للمزارعين في جميع المجالات. ومع ذلك، لا تزال المرأة في كثير من الأحيان إما مستبعدة عن هذه المنظمات والتعاونيات أو أنها تشارك فيها ولكن بطريقة تحدّ من فرص تأثيرها على عمليات صنع

القرار. ويؤدي ذلك، إلى جانب الافتقار إلى فرص الحصول على الأصول والموارد الإنتاجية، إلى الحدّ من إمكانية دخول النساء في شركات تجارية ومن تأثيرهن على شروط الشركات التي يدخلن فيها.

55- بالنظر إلى تلك الوقائع، فإن غياب حركات مجتمع مدني فعالة تدافع عن حقوق المرأة في بعض البلدان - وتهميش واضطهاد مثل تلك الحركات - يشكل مصدر قلق خاص. ولا شك أن تمكين تلك المنظمات ومشاركتها ضروريان لإحداث تغييرات تحويلية في العلاقات بين الجنسين، بما في ذلك في المعايير الاجتماعية الثقافية الأساسية التي تساهم بقوة في فرض كثير من القيود التي تحول دون تمكين المرأة في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية. ومن المؤكد أن تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في الحياة العامة والحياة الخاصة أمر أساسي لمواجهة التحديات الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وخاصة فيما يتعلق بالأطفال والرضع، فضلاً عن التحديات المتعلقة بأنماط الاستغلال والعنف الجنساني التي كثيراً ما تسود المجتمعات الريفية التقليدية.

56- تتطلب معالجة هذه القضايا ويتطلب حشد أصوات النساء وقياداتهن لتشجيع التغيير عملاً منسجماً عبر جهات ومستويات متعددة. ويشمل ذلك تحويل المعايير والمواقف الثقافية، وتوفير التدريب المناسب للنساء ومنظماتهن، وإشراك النساء في منظمات المنتجين وهيئة مساحات آمنة في العمليات السياسية للنساء لتمكينهن من الدعوة إلى أعمال حقوقهن.

أمثلة:

1- منهجيات على مستوى الأسرة المعيشية لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار

57- المنهجيات على مستوى الأسرة المعيشية هي منهجيات تشاركية تمكن أفراد الأسرة من العمل معاً لتحسين العلاقات وصنع القرار وتحقيق توزيع أكثر إنصافاً لأعباء العمل. والغرض منها هو تعزيز الرفاه العام للأسرة المعيشية وتمكين جميع أعضائها من تحقيق إمكاناتهم التنموية وإنشاء نظم زراعة حيازات صغيرة وسبل عيش ريفية مستدامة أكثر متانة وقدرة على الصمود والتكيف.

58- تبنى المنهجيات على مستوى الأسرة المعيشية على فهم متنامٍ لحقيقة هي أن الأسر المعيشية، في أجزاء كثيرة من العالم، لا تشكل وحدات متماسكة ذات احتياجات وموارد ومنافع وأهداف مشتركة، بل يسعى كل من النساء والرجال في الأسرة المعيشية ذاتها في كثير من الأحيان في سبل عيش منفصلة فيكون كل من الطرفين مسؤولاً عن أنشطة إنتاج واستهلاك مختلفة. وفي العادة، تملك النساء من الأصول الإنتاجية أقل مما يملك الرجال كما يكن أقل قدرة على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة تتعلق بمشاريعهن وباستخدام الدخل الذي يحصلن عليه. وفي أحيان كثيرة تكون المرأة مثقلة بالعمل الإنتاجي والأعباء المنزلية ومهام الرعاية، في حين يشعر الرجل أنه مثقل بمسؤولياته كرب أسرة. وتعيق هذه التفاوتات الدافعية لدى أفراد الأسرة المعيشية وقدرتهم على تحقيق مكاسب في الإنتاجية وتطوير أعمال تجارية فعالة، ما يؤثر سلباً على قدرتهم على توفير الأمن الغذائي والتغذوي وأمن الدخل.

59- تعمل هذه المنهجيات ضمن "الحيز المغلق" للأسرة المعيشية. وهي تمكن أفراد الأسرة جميعًا من تحديد العوائق والتغلب عليها للاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لتحسين حيواتهم. والطريقة التي تعمل بها هذه المنهجيات هي جعل أفراد الأسرة يجلسون معًا - الزوج والزوجة والأبناء والبنات - للتوصل إلى رؤية مشتركة: ما الذي يحاولون تحقيقه وأين يودون أن يروا أنفسهم في غضون ثلاث أو خمس سنوات؟ ثم يقومون بتحليل أين هم الآن. ولماذا لم يتوصلوا بعد إلى تحقيق رؤيتهم؟

60- كجزء من هذه العملية، يتوصل أفراد الأسرة المعيشية إلى إدراك أن عدم المساواة في أدوار وعلاقات الجنسين يمكن أن يكون جزءًا من السبب في أنهم يظلون فقراء. ويحفز وضع الرؤية المشتركة أفراد الأسرة على العمل معًا لتحقيق مستقبل مشترك، بينما توفر لهم دراسة وضعهم الراهن الوسيلة التي تمكنهم من فهم كيفية التحرك باتجاه المستقبل وتحقيق أهدافهم المشتركة. هكذا، قدرة الأسرة المعيشية على فهم أسباب وضعها الحالي - واستعدادها للتصرف بناءً على النتائج التي تتوصل لها - أمر حاسم الأهمية لإطلاق طاقتها.

لمزيد من المعلومات، انظر:

https://www.ifad.org/topic/household_methodologies/overview/tags/knowledge_notes

2- تمكين المرأة من خلال منظمات المنتجين

61- يوثق التحليل الذي أجرته منظمة Twin- وهي منظمة غير حكومية تعمل مع منظمات المنتجين في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا - للدور الذي تلعبه المزارعات في سلاسل قيمة القهوة والكاكاو والجزر، مبادرات ابتكارية لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في الحصول على فرص اقتصادية.

62- سلطت المنظمة الضوء على أنه نظرًا للدور الكبير الذي تؤديه المرأة في الأغذية الزراعية والأنشطة الزراعية (والذي كثيرًا ما لا يحظى بتقدير كافٍ)، فإن أي مؤسسة أعمال تجارية تحصل على إمدادات زراعية من منتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة مدينة حتمًا للمرأة دينًا عظيمًا. ويمكن أن تلعب مؤسسات الأعمال التجارية دورًا تحويليًا في تعزيز إنصاف المرأة في سلاسل القيمة الخاصة بها وتحقيق في الوقت ذاته منافع لها هي من هذه التدخلات الهادفة. وفي هذا الصدد، تمثل منظمات المنتجين مدخلًا استراتيجيًا. وينبغي على الشراكات بين منظمات المنتجين ووكالات التنمية والجهات الفاعلة الخاصة والحكومات إعطاء أولوية لتعزيز العدالة للمرأة من خلال:

- وضع وتنفيذ سياسات جنسانية تضيء طابعًا رسميًا على التزام منظمات المنتجين بتحقيق العدالة الجنسانية وتتوفر لها إمكانية إحداث تغيير تحولي في العلاقات بين الجنسين، مثلاً، بأن يُدرج في دستور منظمة منتجين التزام صريح بتحقيق العدالة الجنسانية أو القيام بحملة توعية لإبراز وإيضاح عمل المرأة في المزرعة وفي المنزل على حدّ سواء.
- تمكين عدد أكبر من النساء من أن يصبحن بحد ذاتهن أعضاءً في منظمات المنتجين من خلال مراجعة سياسات عضوية هذه المنظمات و/أو تشجيع الرجال على تقاسم ملكية الأرض مع زوجاتهم أو مع غيرهن من أفراد الأسرة من الإناث أو إهدائها لهن.

- إنشاء فضاءات تكون بمثابة "حاضنات" للقيادات النسائية وإتاحة الفرصة لكل من الرجال والنساء لمعرفة المزيد عن الشؤون الحسائية وللنظر في الأفكار حول الهوية. وكذلك من شأن إدراج لجان نسائية في هيكل حوكمة منظمات المنتجين تمكين القيادات النسائية من الحصول على مزيد من النفوذ في صنع القرار ومن الحصول على موارد مالية، ما يساعد على مزيدٍ من التركيز على أولويات المرأة في الاستراتيجية التنظيمية.
- تهيئة الفرص للنساء للانخراط في بيع المنتجات - مثلاً، كموظفات مشتريات أو بالقيام بإدارة أعمال تجارية صغيرة - كي يتوفر لهن مصدر إضافي للدخل ويتعرفن أيضاً على ديناميات السوق.
- تعزيز فرص حصول النساء على القروض بأسعار معقولة و/أو القيام بحملات لتمكينهن من الحصول على قروض مدعومة تقدمها الحكومة أو غيرها من الجهات الفاعلة المحلية.
- الاستثمار في برامج تعليم الكبار لتمكين النساء من المشاركة بفعالية أكبر في العمليات الديمقراطية، كانتخابات القيادات، وزيادة وعيهن لحقوق ملكية الأراضي وقدرتهن على الحصول على هذه الحقوق.
- دعم مبادرات "من صنع النساء"، التي تضيف قيمة إلى المنتجات النسائية وتولد موارد إضافية يمكن استخدامها لتمويل مبادرات لتمكين النساء وزيادة استثمارهن في مزارعهن وأسرهن.

لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.twin.org.uk/assets/Twin-reports/Empowering-Women-Farmers-in-Agricultural-Value-Chains-1.pdf>

3- العمل الجماعي للمرأة يعزز مشاركتها في صنع القرار، بنما

63- تواجه نساء الشعوب الأصلية تحدياً مزدوجاً فهن يعانين من تمييز منهجي كإناث وكجزء من مجتمع السكان الأصليين.

64- تظهر هذه الحالة كيف أن الانخراط والدعم الجماعيين للنساء يمكن أن يساهما في إمكانية وصولهن إلى مواقع صنع القرار السياسي سواء من خلال السلطات المحلية للسكان الأصليين أو في السياق الوطني. ولا ينحصر دور نساء الشعوب الأصلية في بنما في مجتمعاتهن المحلية تقليدياً في دورهن الإنجابي والثقافي، فهن يتحملن أيضاً عبء الأعمال المنزلية، وفي كثير من الأحيان يتصدرن النضال للدفاع عن الأراضي وحق تقرير المصير ضد مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل السدود أو المناجم. وقد أتاحت لهن مهارتهن في التفاوض والدفع قدماً بالنضال نيابة عن مجتمعهن المحلي بأسره أن ينتخبن كزعيمات (مستشار رفيع) في مجلس المجتمع المحلي لشعب Ngäbe الأصلي (وهو دور كان عادة حكراً على الرجال). وينطبق الأمر نفسه على نساء Guna، اللاتي أنشأن معاً تعاونية للحرفيات لإدارة نشاطهن الإنتاجي الرئيسي في أراضي Guna، وفعلن ذلك بطريقة مراعية للمجتمع المحلي. ويعني هذا النهج أن الرجال أيضاً أدركوا أهمية هذا المشروع. أما في المدن، فتواجه نساء الشعوب الأصلية تحديات متعددة، لكن هذا السياق يتيح لهن أيضاً فرصة تعزيز قدرتهن من خلال التفاعل مع منظمات أخرى غير منظمات الشعوب الأصلية أو منظمات مختلطة والمشاركة فيها، ما مكنهن في بعض الحالات من القيام بأعمال الدعوة على مستوى المؤسسات الوطنية.

لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2017/01/SITUACION-INDIGENA-DORIS-BILL.pdf>
(باللغة الإسبانية)

باء- إمكانية حصول المرأة على الأراضي والموارد الطبيعية والمدخلات وأدوات الإنتاج والتحكم بها

65- لا تزال المرأة بسبب حواجز قانونية وعادات اجتماعية وثقافية تعاني التمييز في الحصول على الأرض والتحكم بها - بما في ذلك حيازتها واستخدامها ونقل ملكيتها. فلا تزال نظم الميراث تعطي الأولوية للرجل؛ وللرجل امتيازاته في الزواج؛ وبرامج الدولة لتوزيع الأراضي مصممة لصالحه؛ وهناك محاباة له في سوق الأراضي. المزارع التي تقودها نساء هي في المتوسط أصغر حجمًا وظروف إنتاج وتسويق سلعتها أسوأ: فالنساء يسيطرن على مقدار أقل من الأراضي والثروة الحيوانية، وهن أقل قدرة على الحصول على القروض أو التأمين، ومستويات تعليمهن أدنى، وقدرتهن على الحصول على خدمات الإرشاد وعلى المعلومات عن السوق أضعف. والحال شبيه في المزارع العائلية، إذ تكون النساء عادة مسؤولات عن مساحات صغيرة في حديقة الفناء الخلفي أو على جزء من قطعة الأرض ولا يكون لهن تأثير يذكر على الإدارة المشتركة. وفي كثير من الأحيان تضيف النساء إلى أنشطتهن جمع الحطب ورعي الحيوانات وجمع الثمار والنباتات الطبية من المشاعات. ويؤدي نقل حقوق حيازة الأراضي إلى القطاع الخاص على نطاق واسع وكذلك النزاعات المسلحة إلى ضغوط على المناطق العامة ومساحات المجتمع المحلي التقليدية وعلى الفلاحين، كما يؤدي ذلك كله إلى زيادة أشكال إقصاء المرأة وإعادة فرضها.

66- في المناطق التي تتوفر فيها المياه ويتوافر تنوع اجتماعي-بيولوجي تزداد الضغوط على الأراضي الأكثر خصوبة وإنتاجية. وتؤثر مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل بناء السدود، على السكان الذين يعيشون على امتداد المجاري المائية ويعتمدون عليها. وتوظف الغالبية العظمى من العاملات في مصايد الأسماك في فترة ما بعد الحني فيساهمن مساهمة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش ودخل الأسرة. وعلى الرغم من مساهمة العاملات في تجهيز وتجارة الأسماك، إلا أنهن يبقين مهمشات في هذا القطاع، وخاصة فيما يتعلق بعمليات صنع القرار المؤسسي التي تضع السياسات التي تحدد شروط عملهن وانخراطهن في الأعمال التجارية. وأحد أسباب ذلك هو أنه لا يُنظر في كثير من الأحيان إلى العاملات في مجال تجهيز الأسماك على أنهن يشكّلن جزءًا من قطاع الصيد فلا تؤخذ أوضاعهن بالحسبان في السياسات الرامية إلى تعزيز أو تجديد مصايد الأسماك الحرفية. والافتقار إلى إمكانية الحصول على قروض وانخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة وتدني القدرة على المساومة التي تعود جزئيًا إلى ضعف التنظيم وقلة فرص تولى إدارة الموارد السمكية ليست جميعها غير بعض آثار تهميش المرأة في هذا القطاع.

67- ينبغي أن تتمتع المرأة بحق متساوٍ في إمكانية الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى واستخدامها والسيطرة عليها بصرف النظر عن وضعها الزوجي وعن نظم الحيازة الخاصة. كما ينبغي أن تستفيد المرأة من معاملة متساوية أو تعطي أولوية في إطار الإصلاح الزراعي وإصلاح نظم التملك، وكذلك في خطط إعادة الإسكان. والنساء معرضات للخطر بشكل خاص عندما تجري ترتيبات رسمية. فسنادات الملكية الفردية تؤدي أحيانًا كثيرة إلى أن يصبح الذكور في الأسر المعيشية المالكين القانونيين الوحيدين للأرض وأن توضع الأراضي المشاع في أيدي النخب المعتادة. ولذا

ينبغي اعتبار سندات الملكية المشتركة أو الحيازة المجتمعية استراتيجية مساواة بين الجنسين في ملكية الأرض. فالحق في الأرض والحق في البذور والحق في الموارد الطبيعية شروط أساسية للسيادة الغذائية.

68- هناك حاجة إلى مزيد من المعرفة حول إمكانية حصول المرأة على الأراضي واستخدامها وإدارتها لمعالجة أوجه التمييز المتعددة التي تواجهها. ويوصي البرنامج العالمي للتعداد الزراعي 2020 أن تتجاوز التعدادات تحديد جنس الشخص المسؤول عن المزرعة أو العقار أو قطعة الأرض (وهو أمر ما تزال هناك حاجة إلى النظر فيه في العديد من البلدان). وتشمل التوصيات، مثلاً، أسئلة لتحديد توزيع صنع القرار في المنزل فيما يتعلق بإدارة الأصول والممتلكات. ومن الملائم أيضاً أن تكون المرأة هي مصدر المعلومات

69- يبدأ تحسين ظروف النساء المنتجات مع إدراك أن هناك طرقاً متنوعة لإنتاج الأغذية وأن النساء، وخاصة في المجتمعات المحلية التقليدية، يمتلكن معرفة واسعة بتكثيف الممارسات مع بيئتهن الطبيعية المتغيرة ومع الثقافة التي يرغبن في تعزيزها. وعلاوة على ذلك، تعتمد النساء التجريب باستمرار ما يؤدي إلى الابتكار. ومن الضروري التنويه بالمعرفة وتبادلها، بما في ذلك المعرفة التي تُنهجها المراكز التعليمية والبحثية والتي تهدف إلى زيادة الإنتاج دون زيادة عبء العمل. والهدف هو زيادة الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتعزيز السيادة الغذائية للمجتمعات المحلية. ويساهم ذلك في بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ ومعالجة التلوث الناجم عن النماذج الزراعية-الصناعية (أي المبيدات والكائنات المعدلة وراثياً، وما إلى ذلك). وهذه العملية الجماعية لبناء المعرفة تنوّر النهج الزراعية البيئية وغيرها من الابتكارات التي تدعم النظم الغذائية المستدامة التي تساهم بدورها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ومن المهم النظر في تلك الممارسات والأدوات التي تتيح الابتعاد عن تقسيم العمل المحدد بالنوع الاجتماعي بطريقة تفتح آفاقاً جديدة لإبداع المرأة ولترتيبات أسرية وترتيبات عمل أخرى. وعندما تُشرك المرأة في جميع مراحل التطوير المحلي للتكنولوجيات والممارسات الجديدة، يمكنها عندئذ أن تمتلك عملها وأن تصبح مستقلة وتعمل باستمرار على تحسين قدراتها.

أمثلة:

1- بناء قدرات النساء على التصدي للآثار السلبية للاستيلاء الواسع النطاق على الأراضي - صندوق كاتوسي لتنمية المرأة، أوغندا⁶²

70- توضح هذه الحالة كيف كان مشروع بحث عملي حول استملاك الأراضي الواسع النطاق في مقاطعة موكونو (حيث تقع بحيرة فيكتوريا في وسط أوغندا) قادراً على بناء قدرات أفراد المجتمع المحلي على فهم تحديات الاستيلاء على الأراضي في مجتمعهم واتخاذ خطوات تقدمية للتصدي لهذه التحديات.

71- أجرى صندوق كاتوسي دراسة عن نزاعات الأراضي المتفشية في مجتمعات الصيد في مقاطعة موكونو حيث يعمل الصندوق. وتتميز منطقة موكونو بأن 73.4 في المائة منها مغطى بالمياه، وخاصة في منطقة بحيرة فيكتوريا، ما يجعلها جذابة جداً للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ومناسبة لأنواع مختلفة من الاستثمارات، مثلاً في السياحة وفي الأنشطة الزراعية وأنشطة تربية الأسماك الواسعة النطاق. ويتزايد شراء الأراضي على نطاق واسع حول

⁶² قَدَمها المنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك

البحيرة للاستثمار في أشكال أخرى غير الاستخدام التقليدي لها، مثل الزراعة وصيد الأسماك على نطاق صغير، ما يؤدي إلى الفوضى والجهل وإلى الإخلاء القسري لمن يعيشون على المواقع المحلية لإنزال المصيد (المواقع القريبة من مسطح مائي التي يجري فيها تصنيف الأسماك وتبادلها تجاريًا). ويؤدي بيع وشراء قطع شاسعة من الأراضي بشكل متزايد إلى عزل الصيادين وحصرهم في أجزاء معينة من البحيرة، ما يجبر أفراد المجتمع المحلي على احتلال المساحات المحدودة على مواقع إنزال المصيد القريبة.

72- تشارك النساء بشكل رئيسي في تجهيز وحفظ الأسماك بعد صيدها، وهن الأكثر حرمانًا وتضررًا من أوجه النزوح المستمرة هذه بسبب محدودية الفرص المتاحة لهن لكسب الرزق بسبل بديلة. وتفاقم العادات المحلية ذلك، فتعدد الزوجات شائع، إذ تكون للصيد في كثير من الأحيان زوجة في موقع إنزال المصيد وزوجة أخرى في بلدته. وعندما يُجبر الصيادون على ترك وظائفهم، يُخلفون الزوجات عمليًا وراءهم في مواقع الإنزال، ما يجعلهن حتى أكثر عرضة لانعدام الأمن المالي وللإخلاء.

73- أفراد المجتمع المحلي المشاركون في المشروع القائم على العمل الذي يديره صندوق كاتوسي هم صيادون ومزارعون أسريون ومن أصحاب الحيازات الصغيرة، ويسلط ذلك الضوء على الروابط القوية بين استخدام المياه واستخدام الأراضي. ونتيجة لهذا المشروع، تشكلت مجموعة ضغط تتألف من متطوعين اختيروا من كل موقع من مواقع إنزال المصيد بهدف بذل جهود متسقة لمقاومة الاستغلال والإخلاء غير المشروع.

لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2017/01/Case-of-Katosi-Women-Development-Trust.compressed.pdf>

2- الاستفادة من المعرفة التقليدية للرعاة من النساء، تشاد⁶³

74- تبين هذه الحالة كيف أثبتت الإناث الراعيات الرّحل أنهن قادرات على توليد المعلومات من خلال التوثيق التشاركي لمعارفهن التقليدية. وكان القصد من المشروع استخدام الخبرة والمواد والمخرجات لوضع تعهد لبرنامج عمل نيروبي لتزويد الدول الأطراف الأفريقية بموارد حول كيفية دمج المعرفة الشفوية التقليدية في خططها ومنصاتها الوطنية للتكيف. وقد اشترك في عملية التوثيق (التي يرد وصفها في الرابط أدناه) 60 شخصًا (بمن فيهم أشخاص من مجتمع M'bororo المحلي ورعاة شبه رّحل ورعاة رّحل من الأراضي المعنية) مع مجموعة من متدربين أساسيين تألفت من 16 رجلًا و11 امرأة. وبينما كان عدد النساء المشاركات أقل من عدد الرجال، إلا أنّ ميسّرات من مختلف الأعمار قد شاركن واستطعن مساعدة النساء الرّحل على التحكّم ببعض عناصر وضع الخرائط والمشاركة على أكمل وجه.

75- تظهر هذه الحالة كيف: (أ) يمكن أن يقوم الرعاة وخبراء الأرصاد الجوية بتزويد أدلة عن كيفية استخدام نظم المعرفة التنبؤية المختلفة حول المناخ والموارد الطبيعية بشكل تآزري في وضع سياسات وطنية للتكيف؛ (ب) يمكن توعية هيئات السياسات المناخية المؤثرة إقليميًا بالحاجة إلى أساليب تشاركية وتوفر هذه الأساليب لدمج العلم والمعرفة التقليدية

⁶³ قدّمها التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة

في العمليات والإجراءات السياساتية الوطنية للتكيف؛ (ج) يمكن تدريب موظفين من وكالات الحفظ والأرصدة الجوية الأفريقية الناطقة بالفرنسية والمنظمات غير الحكومية والناشطين من السكان الأصليين في مجال النمذجة الثلاثية الأبعاد التشاركية فيما يتعلق باستخدام الأراضي الرعوية وتكييفها، كمثال على منهجية تشاركية لإدماج المعارف التقليدية في عملية وضع سياسات التكيف في أفريقيا.

لمزيد من المعلومات، انظر:

http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2017/01/ChadReport_Nov2012.compressed.pdf

3- المرأة وإمكانية الحصول على تكنولوجيات جديدة - تعزيز إمكانية حصول المرأة على تكنولوجيا موقرة للعمل في صناعة استخراج الزيت من أشجار المصطكى، تونس

76- تقوم النساء تقليدياً باستخراج وتجهيز الزيت من أشجار المصطكى في مناطق الغابات في شمال غرب تونس. وهذا المنتج محل تقدير كبير في الطهي ولخصائصه الطبية. وهو مصدر هام من مصادر دخل الأسر المعيشية الريفية رغم أن استخراج الزيت وتجهيزه عملية شاقة تستغرق وقتاً طويلاً.

77- بإدخال تكنولوجيات جديدة لطحن وخضخضة وعصر ثمار شجرة المصطكى - وهو مشروع نفذته منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات - انخفض عبء عمل المرأة التونسية انخفاضاً كبيراً وزاد دخلها من هذا المنتج. وبفضل إدخال مطاحن كهربائية ومكابس هيدروليكية، جعل المشروع عملية استخراج وتجهيز زيت شجرة المصطكى أقل استهلاكاً للوقت بكثير: إذ يمكن طحن القدر ذاته من الثمار في ثلاث ساعات بدلاً من يوم كامل. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الإنتاجية الإجمالية بنسبة 40 في المائة. هكذا، ساهمت التكنولوجيا الجديدة مساهمة كبيرة في تحقيق عائد أكبر من الزيت بجودة أفضل، وفي الوقت ذاته، زادت الفرص الاقتصادية للمرأة. وتسلط هذه الحالة الضوء على أهمية الاستثمار في التكنولوجيا الموقرة للعمل والمعززة للإنتاجية للحد من عبء عمل المرأة ودعم إنتاجها وتوليدها للدخل، وبالتالي تمكينها الاقتصادي.

لمزيد من المعلومات، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=1jw1202vaKE> (باللغة الفرنسية)

جيم- إمكانية حصول المرأة على ظروف عمل لائقة وأجور كافية

78- تشكل النساء 43 في المائة من القوى العاملة الزراعية، وهن يعملن في جميع القطاعات الزراعية كعاملات مياومة وكعاملات موسميات وعاملات مهاجرات ومزارعات وعاملات في المزارع وفي التغليف والتعبئة والبيوت الزجاجية ومخازن التبريد. غير أن نسبة القوى العاملة التي تشكل من النساء تتفاوت في البلدان المختلفة، وكثيراً ما تكون أدوار العمل محددة بالنوع الاجتماعي. فمثلاً، في قطاع الشاي، الذي يستخدم ملايين العمال على مستوى العالم، تشكل النساء الجزء الأكبر من القوة العاملة التي تقوم بقطف براعم ورق الشاي من شجيراتهن. وفي صناعة الموز، ينحصر عمل النساء في المقام الأول في أماكن التغليف والتعبئة. ويتفاوت دورهن في حصاد قصب السكر تفاوتاً كبيراً، ففي أفريقيا لا تقوم النساء عموماً بقطع القصب، في حين تقوم بذلك في منطقة بحر الكاريبي. وفي حالة المحاصيل التجارية، كالأزهار المقطوفة وصادرات البستنة، تشكل النساء الغالبية العظمى من القوى العاملة في كل من الحصاد والتعبئة والتغليف.

79- للأسف، يتميز القطاع الزراعي بأوجه عجز كبيرة في توفير العمل المناسب لكل من النساء والرجال. فكثيراً ما يُجرم العمال الزراعيون من الحقوق الأساسية، حتى تلك المشمولة في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وخاصة في ما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي. والزراعة أحد القطاعات التي تسوء فيها شروط السلامة والصحة في العمل كل سوء، كما أن فيها أحد أعلى معدلات الحوادث المميتة، وفيها يصاب ملايين العمال بجروح أو بمرض بسبب حوادث العمل والتعرض للمبيدات الحشرية.

80- المزارعون والنساء والأطفال هم الأكثر عرضة لمخاطر المبيدات. ففي البلدان النامية، حيث كثيراً ما تعتمد سبل العيش على المحاصيل والحصاد كمصدر وحيد للدخل، يُنظر إلى الآفات التي تهاجم المحاصيل على أنها خطر رئيسي قد يسعى المزارعون إلى القضاء عليه باستخدام مبيدات الآفات ومبيدات الحشرات. وفي أحيان كثيرة، يقوم المزارعون بذلك دون تثقيف مناسب بشأن المخاطر المحتملة المرتبطة بالتعرض لهذه المواد الكيماوية: فالتعرض الطويل الأمد لمبيدات الآفات ومبيدات الحشرات يمكن أن يؤدي إلى عدد من المضاعفات الصحية، مثل مرض الباركنسون واضطرابات الإنجاب والعقم والسرطان والسكري. وقد تتعرض أسر عمال المزارع مباشرة لهذه المواد الكيماوية الزراعية - ففي قيرغيزستان، مثلاً، كشف مسح تجريبي أن ما يصل إلى 56 في المائة من النساء وأكثر من 25 في المائة من الأطفال يستخدمون/يستخدمون المبيدات - أو يتعرضون/يتعرضون لها بشكل غير مباشر، مثلاً، عندما تغسل النساء الملابس الملوثة ويلعب الأطفال بالقرب من الأراضي الزراعية.⁶⁴ ومن الأهمية بمكان القيام بدراسات توفر أدلة على تعرض النساء للمخاطر لأنها يمكن أن تؤدي إلى تشديد التشريعات المفروضة على تعبئة وتغليف وتوسيم المبيدات. ويمكن أن يشمل بعض الحلول للحد من التعرض للمبيدات تطوير مبادرات وطنية وإقليمية لترويج نُهج أكثر استدامة لإنتاج الأغذية وزيادة الإقبال على برامج تشمل الإدارة المتكاملة للآفات، التي تؤكد على الإدارة المستدامة للآفات والأمراض.⁶⁵

81- بالنسبة للمرأة في قطاع الزراعة، كما في القطاعات الأخرى، لا تزال هناك فجوة كبيرة في الدخل بين الرجل والمرأة. ويؤثر ذلك على فرص حصول المرأة على الدخل، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار تدني الرواتب الذي يتميز به بالفعل العمل الزراعي. كذلك فإن التحرش الجنسي منتشر على نطاق واسع في القطاع، خاصة عندما تعمل المرأة بعقد مؤقت أو بأجر بالقطعة (حيث يدفع للموظف على أساس عدد الوحدات التي ينتجها).

82- أما من حيث حقوق الأمومة، فعلى الرغم من أن اتفاقيات منظمة العمل الدولية في هذا المجال تشمل جميع العاملات، إلا أنه يصعب عملياً على العاملات في الزراعة ممارسة هذه الحقوق. ففي كثير من الأحيان، يوظف أصحاب العمل العاملات بعقود قصيرة الأجل، كل منها لبضعة أشهر وتفصل بينها فترات توقف لعدد قليل من الأيام. وتهدف هذه الممارسة على وجه التحديد إلى حرمان المرأة من استحقاقات الأمومة. وفي بعض الشركات، يُفرض على المرأة أن تخضع لاختبار حمل قبل أن توظف.

83- سلطت أجهزة الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية الضوء على المشاكل المتعلقة بظروف العمل، بما في ذلك عدم شمل المرأة العاملة في القطاع الزراعي بإجازة الأمومة، فضلاً عن الافتقار إلى بيانات إحصائية تتعلق بإجازة الأمومة في هذا القطاع.

⁶⁴ <http://www.brsmeas.org/?tabid=5441>

⁶⁵ المرجع نفسه.

84- يحول تقسيم العمل في الأسرة المعيشية على أساس الجنس وتخصيص عبء العمل الهائل غير مدفوع الأجر للمرأة دون توفر ما يكفي من الوقت لها لمتابعة التعليم والعمل المنتج (وخاصة الزراعة الإنتاجية) والعمل المأجور خارج المزرعة والمشاركة في القيادة، كما يحرمها من أن تتمتع بوقت فراغ. ويساهم خفض عمل الرعاية غير المدفوع الأجر في إمكانية أن تقوم المرأة بالمزيد من الأعمال المدفوعة الأجر وزيادة إنتاجيتها الزراعية. كما أن المرأة التي تتوفر لها إمكانية إرسال أطفالها إلى مراكز رعاية الأطفال يتوفر لها الوقت للمشاركة في أنشطة أخرى، مثل الزراعة وتسويق المنتجات، كما للقيام بأنشطة اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى. وفي بعض البلدان، لا تستثمر موارد الدولة والموارد العامة المخصصة للزراعة في إنشاء مراكز رعاية للأطفال، إذ ينظر إليها على أنها تقع خارج الولاية الزراعية وعلى أنها ينبغي أن تكون من أنشطة القطاع الخاص.

85- ينبغي أن تبدأ معالجة هذا النقص في توفر العمل اللائق للمرأة الريفية بأن تضمن الحكومات ممارسة العمال الزراعيين لحقهم في الانتماء إلى نقابات عمالية وفي أن تمثلهم هذه النقابات. كما ينبغي أن يدرك أرباب العمل أن نظم علاقات العمل الناضجة التي تهتم بالعاملين جميعاً تحقق منافع وتزيد الإنتاجية.

أمثلة:

1- تعزيز حقوق العمل من خلال التفاوض الجماعي، إندونيسيا/باكستان

86- ينبغي ضمان حقوق المرأة في مكان العمل بتأمين الحق في التفاوض الجماعي؛ كما أن الرضاعة الطبيعية حق من حقوق الأمومة، ويمكن اعتبار حقوق الأمومة جزءاً من حق الأطفال في الغذاء وأن الحق في مرافق رعاية نهارية هو حق تمكيني لضمان الحق في الغذاء.⁶⁶

87- مثلاً، في مزارع الشاي في ولاية البنغال الغربية في الهند، حيث تشكل النساء أكثر من 60 في المائة من القوى العاملة، قامت نقابة عمال المزارع التقدمية، وهي نقابة مستقلة منضوية في الاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة، من خلال التفاوض الجماعي بتأمين حقوق الأمومة لجميع العاملين بما في ذلك مرافق الحضانه المتنقلة التي مكّنت العاملات من أن يكنّ على مقربة من أطفالهن لتوفير احتياجاتهم التغذوية من خلال الرضاعة الطبيعية.

88- في الأثناء، فاوضت النقابات شركتي كوكا كولا ويونيليفر في باكستان على توفير مرافق رعاية نهارية في بيئة آمنة في المصانع، بما في ذلك الحصول على المياه الصالحة للشرب. وكان موقف النقابات هناك أن تغذية الرضع جزء من الحق في الغذاء. وفي أحد مصانع شركة كوكا كولا في باكستان، تدخلت النقابة لضمان توظيف قائم على نوع الجنس في الوظائف الدائمة لصالح المرأة. ففي السابق، لم تكن للنساء أدوار مستقرة ودخل مستقر، ولم تكن تُعرض عليهن الوظائف نفسها التي تعرض على الرجال. ونتيجة لتدخل النقابة، أعطيت العاملات تدريجياً للمرة الأولى وأصبحن الآن قادرات على تشغيل الرافعات الشوكية هناك. كذلك فاوضت النقابة لتأمين توظيف المزيد من النساء في المناصب جميعاً دون تمييز.

⁶⁶ الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2012 <http://www.fao.org/3/AV031e.pdf>

89- في مصنع لتجهيز الأغذية مملوك لشركة يونيليفر في إندونيسيا، فاوضت النقابة جماعياً لتوفير وظائف دائمة لأكثر من 600 عامل. وشمل ذلك 126 امرأة أصبحت لديهن الآن، وللمرة الأولى، وظيفة دائمة تمنحهن يقين توفير الطعام لأسرهن.

90- تضمن ممارسة الحق في التفاوض الجماعي على الأجور أن ترتفع الأجور بالمعايير الحقيقية، فتواكب الأجور ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

لمزيد من المعلومات، انظر:

http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2017/01/IUF-CFS_role-of-women_case-studies.pdf

2- تقنية منظمة الأغذية والزراعة لتجفيف الأسماك بالتدخين (FAO-Thiaroye) لخفض تعرض النساء لمخاطر صحية وتحسين الإنتاجية

91- تتخصص النساء في غرب أفريقيا بتدخين أسماك البونغا والسلور والقرش والورنك والراري للاستهلاك الفوري في المناطق الحضرية. وعمليات التدخين هذه كثيفة العمالة وتتميز بالتسويق على نطاق صغير وبهوامش ربح متدنية. وباستثناء مراكز الأسماك المجتمعية، مرافق وتقنيات التدخين سيئة عموماً ولا تتلقى إعانات لتحسينها.

92- تشكل كثافة الدخان العالية المنبعثة خطراً على الصحة، وكثير من النساء لا يشجعن بناتهن على اتخاذ مهنة تدخين الأسماك. ففي كثير من الأحيان تنطوي تقنيات التدخين التقليدية على كمية ضخمة من حرق الحطب ما يؤدي إلى العديد من المشاكل، أحدها أن الأفران تنتج كمية هائلة من ثاني أكسيد الكربون، أي أنها تنتج من غازات الدفيئة أكثر مما ينبغي. كذلك يطلق التدخين التقليدي ملوثات تعرف باسم الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات، وهي مواد مسرطنة وخطرة على جهاز التنفس البشري. وللتغلب على هذه المشكلة، أدخلت في العديد من البلدان الأفريقية وبعض الدول الآسيوية تقنية جديدة هي تقنية منظمة الأغذية والزراعة لتجفيف الأسماك بالتدخين. وتعرف هذه التقنية بكفاءة ضبطها للدخان والملوثات التي تنتج أثناء عملية التدخين. كما أنها أيضاً تقلل كمية الوقود اللازمة، وتوفر قدرة تحميل تفوق قدرة تحميل أفران البراميل التقليدية أو حتى الأفران المحسنة مثل أفران Chorkor أو Banda أو Altona بأكثر من خمس مرات. ومن حيث سلامة الأغذية، تساعد هذه التقنية مجهزي الأسماك على استيفاء أعلى معايير السلامة والجودة العالمية، ما يمكنهم من الوصول إلى أسواق أوسع وأكثر ربحية. وتضمن هذه التقنية مقادير منخفضة من الحرارة والاحتراق وتعرضاً للدخان أقل. وهكذا، لم تعد عمليات التدخين تشكل خطراً على صحة عيون المرأة وجهازها التنفسي.

لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.fao.org/news/story/en/item/278337/icode/> و <http://www.fao.org/3/a-i4174e.pdf>

3- تصميم سياسة تشاركية للاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة وخفضها، رواندا⁶⁷

93- في عام 2013، أعطيت وزارة تعزيز المرأة والعائلة في رواندا أدلة على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر جمعيتها مزارعات في مقاطعتين في رواندا هما Nyanza و Gisagara - من خلال يوميات ومسح شكل خط أساس⁶⁸ لمساعدتها على تنقيح السياسة الأسرية. واستخدم لعملية التنقيح نهج متعدد الأوجه، بما في ذلك التوعية المجتمعية وإشراك المجتمع المحلي مباشرة مع الوزارات والقيادات الوطنية والبرلمانيين للدعوة إلى زيادة الاعتراف بعبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة وخفض هذا العبء وإعادة توزيعه، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الدعم للأنشطة الزراعية التي تتولاها.

94- نتيجة لحملة الدعوة المستمرة ونجاح مراكز رعاية الأطفال في المساعدة على إتاحة المزيد من الوقت للمرأة وزيادة قدرتها الإنتاجية وخفض العنف بين الرجال والنساء، تعهدت الوزارة بالقيام ببرامج مماثلة منخفضة التكلفة في السياسة الأسرية الجديدة، والتزمت بتنفيذ نهج شبيه آخر هو نهج مراكز رعاية الأطفال في المنازل. ودعا الأمين التنفيذي لمحافظة جنوب رواندا القادة المحليين إلى إدراج خطط في عقود الأداء السنوية تقلل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. كما وقّرت الحكومة المحلية أيضًا غرفًا في المدارس الحكومية لتكون بمثابة مراكز رعاية للأطفال، كما وقّرت الحكومة مجانًا قطع أرض لمجموعات المزارعات في مقاطعتي Nyanza و Gisagara. كما وضعت الحكومة سياسة تنمية للطفولة المبكرة تتعهد بتنفيذ مراكز رعاية للأطفال مجتمعية في المستقبل القريب.

لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.actionaid.org/sites/files/actionaid/full20report20final20public20281129.pdf>

دال - قدرة النساء على الوصول إلى الأسواق

95- تساهم النساء، كمزارعات وبائعات للأغذية ومزوّدات للتغذية لأسرهن، مساهمة حيوية الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتحسين نتائج التغذية، لكنهن في سياقات عديدة مقيدّات بعجزهن عن الاستفادة استفادة كاملة من إمكانياتهن لعدم حصولهن على خدمات تعزيز القدرات، التي تشمل الخدمات المالية وخدمات الحماية الاجتماعية والإرشاد. ولذا فإن وضع وتنفيذ أساليب مبتكرة وفعالة لزيادة تغطية شبكات البنية التحتية وتوفير الخدمات المادية وغير المادية لتزويد النساء بالمهارات والموارد التي يحتاجنها عنصر أساسي في الدفع قدمًا بتمكين المرأة تحقيقًا للأمن الغذائي والتغذية (انظر المثال 1 أدناه على "تعزيز قدرات ريادة الأعمال لدى النساء، الهند"). ولتحديد أكثر الطرق فعالية لتحقيق وصول المرأة إلى الخدمات المالية والحماية الاجتماعية وخدمات الإرشاد، من الضروري تعزيز جمع بيانات تغطي الجنسين لتتوير نهج جديدة لتطوير سلسلة القيمة، تقوم على السوق وتراعي المنظور الجنساني. ويشمل ذلك جمع البيانات التي تبرز مساهمات عمل المرأة التي يتغاضى عنها والتعرف على القيمة الاجتماعية والاقتصادية للعمل الإنجابي والإنتاج للتبرع أو التبادل أو الاستهلاك الذاتي.

96- أحد أبرز التحديات التي تواجه المزارعات هو افتقارهن إلى خدمات الإرشاد والتدريب والتعليم وفرص التعلم الأخرى، وخاصة حول الموضوعات المتعلقة بالتجارة والتسويق والمحاسبة وإدارة الأعمال والهندسة الزراعية. ويعود الافتقار إلى خدمات الإرشاد إلى عوامل عدة قد تشمل الضغوط الدينية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمعايير الجنسانية،

⁶⁸ منهجية ActionAid بشأن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر:

http://www.actionaid.org/sites/files/actionaid/making_care_visible.pdf

واستبعاد النساء من المنظمات الريفية (التي غالبًا ما تقوم بدور المزود لفرص التدريب)، وبرامج الإرشاد التي لا تفرق بين الجنسين فتفشل في أن تأخذ بالاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية، إذ تميل هذه البرامج إلى التركيز على محاصيل وتكنولوجيات محددة متميزة. وهناك أدلة واضحة تشير إلى أن تزويد النساء بنظم تدريب تأخذ بالحسبان احتياجاتهن الخاصة يؤدي إلى تحسين فرص الكسب وإلى التمكين الاقتصادي (انظر المثالين أدناه: "تعزيز قدرات ريادة الأعمال لدى النساء، الهند" و"مشاريع الألبان المتكاملة في أفغانستان").

97- هناك تحدّي آخر يتعلق بالحصول على الخدمات المالية. وهذه ضرورة لتحسين قدرات النساء على إنتاج الغذاء بأكثر السبل فعالية وملاءمة، وعلى تسويق إنتاجهن وتوسيع الفرص الاقتصادية المتاحة لهن (انظر المثال 3: "تعزيز حصول المرأة على التمويل المؤسسي، بنغلاديش"). وتتضمن العقبات التي تحول دون حصول النساء على الخدمات المالية: الحواجز التي تحول بسبب الأطر القانونية المتحيزة دون ملكية أصول يمكن استخدامها كضمان، وانخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة، والافتقار إلى منتجات مالية مصممة خصيصاً لأنشطة المرأة واحتياجاتها. وكان أحد النهج الناجحة وضع برامج تمويل مبتكرة تقدم حلولاً مناسبة للسياق تراعي الفوارق بين الجنسين لتمكين المرأة من الاستفادة من تقنيات الإنتاج والمدخلات الأكثر ملاءمة لبيئة معينة.

98- أما التحدي الثالث لبناء القدرات في سياق تمكين المرأة فهو تحدي الحصول على خدمات حماية اجتماعية، من مثل: التحويلات النقدية والغذائية، وخطط التأمين، وبرامج الأشغال العامة، ودعم مستلزمات الإنتاج وأسعار المواد الغذائية. وتنطوي برامج الحماية الاجتماعية على إمكانيات هائلة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والحدّ من عدم المساواة بين الجنسين، لكن ذلك لا يكون إلا باعتماد نهج تراعي الفوارق بين الجنسين خلال مراحل التصميم والتنفيذ على حدّ سواء (انظر المثال 4: "تمكين المرأة من خلال الحماية الاجتماعية، رواندا"). وعناصر تعزيز القدرات الثلاثة الواسعة هذه هي كلها مفتاح تحسين وصول المرأة العادل إلى الأسواق. وقد غطّت هذا الموضوع تغطية واسعة توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق التي أقرت في المؤتمر الثاني والأربعين للجنة في عام 2015.

أمثلة:

1- تعزيز قدرات ريادة الأعمال لدى النساء، الهند

99- أنشأت منظمة غير حكومية هندية، هي "رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص"، مراكز "مبادرة التنمية الحضرية-الريفية" لتجهيز المنتجات الزراعية لمساعدة النساء في الهند على إيجاد فرص عمل آمنة وتمكينهن من أن يكنّ معتمدات على أنفسهن، بالإضافة إلى تقديم خدمات داعمة لهن.

100- تقوم هذه المراكز بتجهيز المنتجات الزراعية بتنظيفها وتعبئتها وتغليفها ووضع العلامات التجارية عليها وترميزها. وبهذه المبادرة، يمكن للمزارعات أن يولدن دخلاً إضافياً يقرب من 20 في المائة من سعر السوق للمنتجات الخام غير المجهزة.

101- في إطار البرنامج، توفر الرابطة التدريب في المراكز لتزويد العاملات بالمهارات اللازمة، وفقاً لاحتياجات ومتطلبات السوق. وإذ تتدرب أعداد أكبر من النساء على تشغيل المراكز، فإنهن يصبحن رائدات أعمال وتاجرات تجزئة في المناطق المحاورة، ما يساهم في إدامة الأنشطة التجارية للمراكز. وتعامل النساء الأعضاء كرائدات أعمال ويشاركن كمساهمات في الرابطة. ويعمل بشكل دائم في كل مركز نحو 100 عضو.

102- تضمن المبادرة عائدًا عاديًا لأولئك المزارعات الصغيرات وتولد فرص عمل لهن وتوفر الأمن الغذائي للنساء الريفيات وأسرهن. وتتوفر البنية التحتية اللازمة لأنشطة ذات قيمة مضافة، فضلاً عن خدمات التدريب والإرشاد، تساعد هذه المبادرة النساء في الهند على تحقيق إمكانياتهن الاقتصادية كرائدات أعمال. ويتمكين النساء من اكتساب المهارات المالية والحياتية، يستطعن كسب العيش والمساعدة في تحسين حياة أسرهن والمجتمع المحلي الذي يعشن فيه.

103- بالإضافة إلى ذلك، العديد من هذه المراكز ناجم عن شراكات عبر القطاعات. فمثلاً، أنشئ المركز بالقرب فادودارا في ولاية غوجارات من خلال شراكة مع ماستركارد، ما مكن 2000 من المزارعين و400 من أعضاء الرابطة من بيع المنتجات الزراعية إلى مركز التجهيز وتلقي المال لقاء ذلك على الفور.

لمزيد من المعلومات، انظر:

- <http://newsroom.mastercard.com/press-releases/mastercard-and-sewa-enable-womens-empowerment-in-india/>
- http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/publication/wcms_234890.pdf
- <http://www.fao.org/docrep/018/i3488e/i3488e.pdf>

2- مشاريع الألبان المتكاملة في أفغانستان

104- يتشكل نموذج مشاريع الألبان المتكاملة، الذي طورته منظمة الأغذية والزراعة من سلسلة قيمة للألبان، يديرها كمشروع الاتحاد العمالي ذو الصلة، وتشمل إنتاج الحليب وجمعه ومعالجته وتسويق الحليب المبستر ومنتجات الألبان المبسترة، وفي الوقت ذاته يُوفر التدريب للمزارعات العاملات في حقل الألبان. ففي أفغانستان، ينحصر دور النساء في سلسلة قيمة الألبان كله تقريباً في المرحلة الأولى، مرحلة إنتاج الألبان، بينما يلعب الرجال أدواراً مختلفة على امتداد السلسلة. وبفضل التدريب والإرشاد اللذين توفرهما المشاريع المتكاملة، تتمكن المزارعات من تحسين سلالات الماشية وتغذية المواشي وزيادة عدد الأبقار الحلوب التي يمتلكنها، ما يرفع دخولهن بقدرٍ ذي شأن.

105- ينتج ملاك الماشية المشاركون في مشاريع الألبان المتكاملة ما يتراوح بين 5 لترات و20 لتراً من الحليب يومياً، بالمقارنة مع 3.2 لتر ينتجها في المتوسط مزارعو الألبان الصغار في أفغانستان. فمثلاً، بوسع امرأة تباع 15 لتراً من الحليب يومياً لاتحاد تنمية الثروة الحيوانية في بلخ أن تولد دخلاً شهرياً قدره 140 دولاراً أمريكياً، وذلك دخل كبير في المناطق الريفية في أفغانستان. وهناك أيضاً فائدة إضافية للمرأة هي أن الماشية التي تتغذى تغذية أفضل تنتج كمية أكبر من الروث الذي يستخدم كسماد للمحاصيل، والأهم من ذلك، أنه يستخدم بديلاً عن الحطب، ما يقلل ضغط استهلاك الحطب ويخفف على المرأة عبء العمل المرتبط بجمع الحطب والمخاطر المرافقة لذلك.

106- يقوم التدريب الذي توفره مشاريع الألبان المتكاملة بدور حاسم الأهمية في تمكين النساء، إذ أنهن يتعلمن، بالإضافة إلى تحسين إدارة الماشية، مهارات قيمة تمكنهن من رعاية أنفسهن وأسرهن رعاية أفضل. ونتيجة لذلك، تحسنت قدرتهن على المساومة في الأسرة والمجتمع، كما تحسنت قدرتهن على إنفاق المال على ما يعتبره الاحتياجات ذات الأولوية، كالمزيد من التعليم للفتيات والفتيان وتحسين التغذية والحصول على الخدمات الصحية لكافة أفراد الأسرة. وبفضل التدريب، تحسنت أيضاً مكانة النساء الاجتماعية وحريةهن في التنقل؛ وشارك بعضهن في زيارات متبادلة إلى تعاونيات أخرى، ما أدى إلى توسيع آفاقهن. وعلاوة على ذلك، يشارك بعض النساء في المجال العام، بل إن بعضهن يشارك في الحياة السياسية على صعيدي القرية والمنطقة. وقد يكون لذلك على المدى الطويل تأثير قوي يؤدي بمرور الوقت إلى مجتمعات ريفية تكون فيها أدوار الجنسين ودينامية العلاقات بينهما أكثر توازناً.

لمزيد من المعلومات، انظر <http://www.fao.org/3/a-i4585e.pdf>

3- تعزيز حصول المرأة على التمويل المؤسسي، بنغلاديش

107- دعم "مشروع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" تطوير وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلاديش من عام 2009 إلى عام 2013. فارتفع في مناطق محددة اختيرت للتجريب عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء بما يزيد على 10 في المائة. وأدى تدريب صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تطوير الأعمال والمحاسبة وقواعد وعمليات طلب القروض واللوائح التي تنظم الأعمال التجارية إلى تيسير وتحسين فرص حصولهن على التمويل المؤسسي. كذلك أدى تشكيل جماعات الدعوة وأدت العضوية في جمعيات مختلفة إلى تعزيز ثقة صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقدرتهن على حشد التأييد لتغييرات في السياسة. وساعد الحوار وبناء العلاقات بين المؤسسات المالية من جهة وبين جمعيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء إلى تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين، ما أدى إلى نتائج أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى قيام المؤسسات المالية المشاركة بالمزيد من تكييف السياسات والمنتجات لتلبية احتياجات وظروف الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء.

108- عمومًا، كان من بين العوامل التي ساهمت في تحقيق المشروع لنتائج على صعيد المساواة بين الجنسين: (1) إدراج عنصر مساعدة فنية يركز بشكل خاص على رائدات الأعمال؛ (2) اختيار وكالة واحدة منفذة للمساعدة الفنية هي غرفة التجارة والصناعة النسائية؛ (3) الدور الطبيعي لبنك التنمية الآسيوي في إدارة المشروع؛ و(4) الوثام بين وزارة المالية وبنك بنغلاديش وبنك التنمية الآسيوي وغرفة التجارة والصناعة النسائية. وقد أدى المشروع أيضاً إلى نتائج إيجابية غير متوقعة، وخاصة في مجال تغيير السياسات لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء. ويجسد المشروع الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص في المساعدة الفنية من خلال علاقة العمل المشتركة والمتكاملة بين وزارة المالية وبنك بنغلاديش وغرفة التجارة والصناعة النسائية.

لمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.adb.org/sites/default/files/publication/160745/gender-equality-ban-sme.pdf>

4- تمكين المرأة من خلال الحماية الاجتماعية، رواندا

109- برنامج أومورينج لتحقيق رؤية 2020 هو برنامج حماية اجتماعية واسع النطاق تملكه وتقوده الحكومة الرواندية، وهو يتألف من عناصر أربعة: الأشغال العامة، والدعم المباشر، والخدمات المالية، والتوعية. ويتوخى تصميم البرنامج "المساواة بين الجنسين" في اختيار المشاركين في الأشغال العامة، إذ يجب ألا تقل نسبة الإناث بينهم عن 50 في المائة.

110- وجدت الدراسة أنه كانت للمشاركة في الأشغال العامة آثار إيجابية، إذ أنها مكّنت المستفيدات من القيام بعمل مأجور وكسب النقود. وكانت الأجور بالنسبة للعديد من النساء بمثابة محفز لاستثمارات صغيرة في أنشطة اقتصادية، ولا سيما في التجارة الصغيرة، وفي تخمير وبيع الجعة المحلية، أو استئجار قطعة صغيرة من الأرض لتوسيع الإنتاج الزراعي المنزلي. ويرجع ذلك إلى قدرتهن المكتسبة حديثاً على كسب نقود إضافية والسيطرة عليها وزيادة فرص حصولهن على قروض.

111- اعتبرت مشاركة النساء في برنامج أومورينج مثلاً جيداً للنساء الأخريات في القرية يدل على الإمكانيات الاقتصادية للنساء وقدرتهن على كسب الدخل للأسرة وتمتعهن بقدرات تتخطى الأدوار المنزلية والزراعية التقليدية. ومن هنا يمكن النظر إلى توفير فرص عمل مؤقتة للنساء من خلال البرنامج على أنه ساهم في تغيير إيجابي في تصورات الأدوار الاقتصادية للمرأة.

لمزيد من المعلومات، انظر <http://www.fao.org/3/a-i5430e.pdf>

رابعاً- دروس مستفادة واعتبارات سياساتية

112- من خلال مجموعة وافية من الصكوك الدولية، التزمت البلدان بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كل منهما كهدف قائم بذاته وأيضاً كشرط أساسي مسبق للتنمية المستدامة. وهناك أهداف واتفاقيات ومبادئ توجيهية صادقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تلزم هذه الدول بتحمل مسؤولياتها، بما في ذلك بإزالة أي سياسات أو قوانين محلية تتعارض مع تحقيق الأهداف المتفق عليها. وما هو مطلوب الآن هو أن تتوفر لصانعي القرار إرادة سياسية قوية لدعم ما التزم به وترجمة الالتزامات العالمية إلى سياسات وبرامج واستثمارات على المستوى الوطني.

113- كي تكون المرأة متمكنة، لا بدّ لها من أن تتغذى جيداً وأن تمتلك القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة، وأن تُدعم بإمكانية الحصول على المعلومات، وأن تمتلك معارف ومهارات. ويمكن للرابطات والجمعيات النسائية أن تساهم في التوعية والتدريب لمساعدة المرأة على الانخراط الجدي في عملية وضع السياسات والتخطيط على كافة المستويات. وسيساعد ذلك على ضمان تحقيق نتائج منصفة للجنسين في السياسة وفي الممارسة.

114- كذلك يجب أن يكون بإمكان المرأة الحصول على الموارد الإنتاجية والمالية والسيطرة عليها. وفي الحالات التي تحقق فيها ذلك، كانت هناك زيادة في الإنتاج الزراعي. ويساهم ذلك أيضاً في الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان، وله تأثير إيجابي

على صحة المرأة وتغذيتها هي وأسرتهما. ومن المهم إدراك أن إطلاق الطاقات الكاملة للمرأة لا يمكن إلا عندما يدعمها مجتمعها. ومن الضروري ضرورة حيوية توفير المزيد من البيانات والبحوث المصنفة حسب نوع الجنس لتسليط الضوء على الفوارق بين الجنسين. وفي بعض الأحيان تكون البرامج الهادفة إلى تعزيز الاستثمارات التي تفيد النساء الريفيات راسخة جيداً على المستوى الشعبي، لكن هناك حاجة إلى نهج سياسية ترمي إلى دمج هذه البرامج في نطاق أوسع.

115- مع ذلك، وكما ورد في هذه الورقة، تواجه المرأة مجموعة من العقبات عندما يتعلق الأمر بتمكينها اقتصادياً. ومن بين العقبات التي ذكرت: المعايير والممارسات التمييزية الاجتماعية-الثقافية؛ والافتقار البنوي إلى المساواة الذي يحد من فرص التعليم والتدريب؛ والعوائق التي تواجه الحركة والوجود في الحياة العامة؛ وإلقاء المسؤولية الأساسية عن الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي على المرأة؛ وحرمان المرأة من الحق في الوراثة و/أو الملكية الخاصة؛ وإخضاع النساء والفتيات لأشكال من العنف متعددة؛ وتقييد مشاركة المرأة في سلاسل القيمة ومحدودية إمكانية الوصول إلى الأسواق؛ والفشل في توفير الخدمات الأساسية؛ وتضييق فرص العمل وتوليد الدخل.

116- كما تبين من دراسات الحالة المذكورة أعلاه، يمكن اتخاذ إجراءات للمساعدة في التغلب على هذه العقبات. والعناصر الرئيسية لخلق بيئات تمكينية للمساواة بين الجنسين هي ما يلي: (أ) أطر معيارية شاملة عابرة للقطاعات ومتسقة؛ (ب) آليات مساءلة تنطبق على كافة الجهات الفاعلة؛ (ج) أطر مؤسسية وطنية فعالة تستهدف المرأة؛ (د) تخطيط وإعداد ميزانيات مستجيبان للنوع الاجتماعي. (هـ) برامج وخدمات تستجيب مباشرة لأوضاع واحتياجات وأولويات النساء الريفيات خاصة وتغطي أوضاعهن المتنوعة؛ (و) إمكانية الحصول على عمل لائق. (ز) الحق في الحصول على الموارد والقدرة على السيطرة عليها على قدم المساواة؛ (ح) القضاء على العنف ضد النساء والفتيات؛ (ط) توعية كافة أصحاب المصلحة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين والحقوق الجنسانية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق ذات الصلة؛ (ي) تعزيز القدرات، بما يشمل التعليم الرسمي وخدمات تدريب وإرشاد مصممة خصيصاً؛ (ك) إمكانية الحصول على كافة الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية؛ (ل) وتعزيز الدور القيادي للنساء ومشاركتهم على قدم المساواة في صنع القرار على كافة المستويات. وفي حين لا تتناول هذه الورقة باستفاضة كافة القضايا المتعلقة بتمكين المرأة الريفية ودورها في الزراعة وقطاع الأغذية الزراعية، تشير المعلومات الواردة فيها إلى قضايا متنوعة يجدر بحثها.

117- يلاحظ التقييم المستقل للجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2017 ما يلي: "لقد قامت اللجنة بتبني المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى حد كبير. وأنتجت توصيات سياساتية بشأن النوع الاجتماعي، ولكن ليس معروفاً إلى أي مدى تبنت الدول والمناطق هذه التوصيات".⁶⁹ لذا، قد يرغب المشاركون في المنتدى في تأمل الأسئلة التالية، والتي يمكن أيضاً النظر فيها في سياق بحث خطة عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي استجابة للتقييم المستقل للجنة:

(1) كيف تشجع نواتج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي تمكين المرأة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين باعتبارها شرطاً مسبقاً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؟

⁶⁹ تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي، صفحة 8.

- (2) مع الأخذ بالاعتبار ولاية لجنة الأمن الغذائي، ما الخطوات الملموسة التي يمكن أن تتخذها اللجنة في عملها لتحقيق مزيد من التقدم في تمكين المرأة وحقوقها وفي المساواة بين الجنسين لإنتاج تحول ملموس نحو المساواة بين الجنسين وتعزيز تنفيذ التوصية العامة للأمم المتحدة 34 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية؟
- (3) ما هي الإجراءات المطلوبة ومن لتعزيز محتوى وتنفيذ الأطر المعيارية الوطنية والدولية لتمكين المرأة؟